استثمر في السعودية
INVEST SAUDI

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي

الربع الرابع 2021م

المحتويات

الملخص التنفيذي 3
القسم الأول: الاقتصاد العالمي 5
أولاً: النمو الاقتصادي 6
ثانياً: أسواق النفط 8
القسم الثاني: الاقتصاد السعودي 9
أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي 10
ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي 10
1. الاقتصاد الحقيقي 10
2. القطاع النقدي 12
3. السوق المالية 12
4. القطاع الخارجي 12
5. المالية العامة 14
6. مؤشرات اقتصادية مختارة 15
القسم الثالث: تعزيز التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية 19
أولاً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار 21
ثانياً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار 24
ثالثاً: أبرز الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية 27
رابعاً: المملكة في المؤشرات العالمية 28
خامساً: أرقام الاستثمار في المملكة 29
1. الصفقات المُنجزة خلال الربع الرابع من العام 2021م 29
2. التراخيص الاستثمارية في المملكة العربية السعودية 30
القسم الرابع: لمحة استثمارية لمنطقة مختارة 33
أولاً: لمحة استثمارية في المملكة العربية السعودية على منطقة عسير 34
ثانياً: لمحة استثمارية لمشروع أوكساجون 38

الملخص التنفيذي

- توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر أن ينمو الناتج العالمي الإجمالي بنسبة 5.9% و 4.9% في عامي 2021م و2022م على التوالي. كما يتوقع الصندوق أن تبلغ نسبة الاستثمار من الناتج العالمي الإجمالي نحو 26.8% و 27.3% في عامي 2021م و2022م على التوالي.

- كما توقع صندوق الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 2.8% في العام 2021م وبنسبة 4.8% للعام 2022م. في حين توقع الصندوق أن ينخفض معدل التضخم إلى 3.2% في نهاية العام 2021م وإلى 2.2% بحلول عام 2022م.

- حسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.9% في العام 2021م؛ مدفوعاً بنمو الناتج المحلي غير النفطي* بنسبة 4.8%، وذلك على ضوء العودة التدريجية لتعافي الاقتصاد وانحسار الجائحة، كما يُتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% في العام 2022م؛ مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي النفطي المرتبط باتفاقية أوبك.

- سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 7.0% في الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق مدعوماً بالنمو الكبير في الأنشطة النفطية حيث حققت ارتفاعاً بنحو 9.3%.

- سجلت الأنشطة غير النفطية** خلال الربع الثالث من العام 2021م نمواً بنسبة 6.3% على أساس سنوي، في حين حققت الأنشطة الحكوميّة ارتفاعاً بنسبة 2.7%؛ نتيجةً لتعافي الاقتصاد وتخفيف القيود.

- ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 25.0% و 3.3% على التوالي خلال الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 11.3%.

- استقر معدل البطالة للسعوديين عند 11.3% في الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بالربع الماضي، مما يؤكد على استمرار فاعلية الإجراءات والمبادرات الحكومية التي تم اتخاذها خلال الفترة الماضية للحد من آثار جائحة "كوفيد-19" على معدلات البطالة.

- سجل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 7.3% في نهاية عام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 32.5%، ونمو الودائع تحت الطلب بنسبة 8.3%.

- شهد التضخم ارتفاعاً بنسبة 1.1% في الربع الرابع من العام 2021م على أساس سنوي؛ يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النقل بنسبة 6.4% متأثراً بارتفاع أسعار البنزين.

- ارتفع مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الرباع من عام 2021م بنحو 30% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، في حين سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) انخفاضاً بنسبة 1.0% خلال نفس الفترة.

* تم اعتماد مسمى "الناتج المحلي غير النفطي" حسب ما نُشر في بيان الميزانية للعام المالي 2022م والذي صدر قبل تغيير الهيئة العامة للإحصاء لتصنيفها.
** تم اعتماد مسمى "الأنشطة غير النفطية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء الجديد والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

الملخص التنفيذي

- سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ نحو 81.4 مليار ريال في الربع الثالث لعام 2021م؛ أي ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الإسمي مقابل عجز بلغ نحو 2.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

- حققت كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية في الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 71.8%، و 17.6% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

- حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 61.1%؛ ليصل إلى 6.6 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

- انخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة 2.7% في الربع الرابع* من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام 2020م، وبالمقابل سجلت النفقات الحكومية انخفاضاً بنسبة 10.5% خلال نفس الفترة، كما سجّل العجز في الربع الرابع* من العام 2021م نحو 80 مليار ريال، ويتوقع أن يبلغ الدين العام نحو 938 مليار ريال في نهاية الربع الرابع من العام 2021م وذلك حسب تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م.

- تمكين الاستثمار ودعمه في المملكة من خلال اعتماد تنظيم وزارة الاستثمار، وإطلاق الوزارة عدداً من المبادرات، منها: برنامج شريك، ومنصة استثمر في السعودية، بالإضافة إلى استهداف إنشاء 11 مكتباً دولياً.

- تعمل وزارة الاستثمار حالياً على اعتماد البرنامج التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للاستثمار، والذي يضم تفاصيل المبادرات ومؤشرات قياس الأداء. وقد تم بدء العمل على الخطط الاستثمارية القطاعية ومستهدفاتها.

- وفي إطار تحسين البيئة الاستثمارية، قامت المملكة بالعديد من الاتفاقيات مع دول العالم في مختلف المجالات، وذلك لتعزيز مكانتها وتنافسيتها وتطوير سُبل التعاون وتبادل الخبرات، وتضمنت هذه الاتفاقيات عدداً من الدول، على سبيل المثال لا الحصر: المملكة المتحدة، وعمان.

- حققت المملكة مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2021م، حيث حصلت على المركز الأول في مؤشر الثقة في أداء الحكومة، والمركز الثاني في مؤشر ثقة المستهلك والمركز الثالث في مؤشر حماية المستثمرين الأقليّة، كما تعد المملكة الأولى عربياً في مؤشر السعادة.

- أظهرت بيانات وزارة الاستثمار ارتفاع عدد التراخيص الاستثمارية في الربع الرابع من العام 2021م بنسبة 187% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كما ارتفع عدد الصفقات الاستثمارية المُنجزة خلال الربع الرابع من العام 2021م إلى 20 صفقة وبإجمالي استثمارات تُقدَّر بحوالي 14.6 مليار ريال.

- تم تسليط الضوء في قسم "لمحة استثمارية على منطقة مختارة ومشروع في المملكة" على منطقة عسير التي تهدف المملكة إلى جعلها وجهه عالميّة طوال العام من خلال ضخ 50 مليار ريال عبر استثمارات متنوعة ونوعية، لتمويل المشاريع الحيويّة وتطوير مناطق أو أماكن الجذب السياحي. كما تم تسليط الضوء على مشروع أوكساجون الذي يعد تحولاً جذرياً في رؤية مراكز التصنيع، ويستهدف المشروع عدداً من القطاعات، على سبيل المثال: الطاقة المستدامة، والتنقل المستقل، وابتكار حلول المياه، والإنتاج الغذائي المستدام، والصحة والرفاهية، والتقنية والتصنيع الرقمي وطرق البناء الحديثة.

*تم احتساب الربع الرابع بناءً على تقديرات كامل عام 2021م في بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2022م

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

01 الاقتصاد العالمي

القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

تُشير تقديرات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر من العام 2021م إلى نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.9% في عام 2021م، و 4.9% في العام 2022م. وتوقع الصندوق أن تشهد اقتصادات الدول المتقدمة نمواً بنسبة 5.2% في العام 2021م و 4.5% في العام 2022م؛ نتيجةً للتوسع في أخذ اللقاحات وزيادة الدعم المالي. كما توقع الصندوق أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نمواً بنسبة 6.4% في العام 2021م و5.1% في العام 2022م.

وتعد هذه التوقعات مقاربة للتقديرات السابقة للصندوق في شهر يوليو من العام 2021م. حيث كانت توقعات الصندوق للاقتصاد العالمي في شهر أكتوبر أعلى من توقعات شهر يوليو بنسبة 0.1% في العام 2021م بينما لم تتغير في العام 2022م، وكانت توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة في شهر أكتوبر أعلى من توقعات شهر يوليو بنسبة 0.4% في العام 2021م وأقل بنحو 0.1% في العام 2022م. وعلى جانب الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية كانت توقعات النمو في شهر أكتوبر أقل من توقعات الصندوق في شهر يوليو بنحو 0.1% في العام 2021م، وأعلى بنحو 0.1% في العام 2022م.

وبالنظر لمعدلات النمو لعدد من الدول خلال الربع الثالث من العام 2021م، حققت الولايات المتحدة والصين معدلات نمو بنحو 2.1% و 4.9% على التوالي. كما يتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال العام 2021م نحو 2.8% في الاقتصادات المتقدمة، و 5.5% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

كذلك، شهد الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين في عام 2020م نتيجةً لجائحة "كوفيد-19" وتبعاتها الاقتصادية غير المتوقعة، إلا أن صندوق النقد الدولي توقع أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 26.8% في عام 2021م ونحو 27.3% في عام 2022م. وعلى الرغم من استمرار انخفاض سعر الفائدة الأمريكي في الأجل القصير، إلّا أن ارتفاع سعر الفائدة طويل الأجل يمثل عاملاً مقلقاً للاقتصادات الناشئة والنامية؛ وذلك نتيجة للتخوف من زيادة تدفق الأموال خارج هذه الاقتصادات.

وما زالت حالة عدم اليقين في تراجع تعافي الاقتصادات على المستوى العالمي في ظل مخاطر تفشي المتحور الجديد "أوميكرون"، وما يواجهه العالم من تداعياته.

معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي،%)	2019	2020	2021 Q1	2021 Q2	2021 Q3	*2021	*2022
الاقتصاد العالمي	2.8	-3.1	-	-	-	5.9	4.9
الدول المتقدمة	1.7	-4.5	-	-	-	5.2	4.5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	3.7	-2.1	-	-	-	6.4	5.1
الولايات المتحدة	2.3	-3.4	6.3	6.7	2.1	6.0	5.2
الصين	6.0	2.3	18.3	7.9	4.9	8.0	5.6
اليابان	0.0	-4.6	-1.3	7.5	-	2.4	3.2
الهند	4.0	-7.3	-7.3	-	-	9.5	8.5
منطقة اليورو	1.5	-6.3	-	-	-	5.0	4.3

المؤشر (نسبة مئوية%)	2019	2020	*2021
معدل التضخم (الاقتصادات المتقدمة)	1.4	0.7	2.8
معدل التضخم (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية)	5.1	5.1	5.5
نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	26.6	26.6	26.8

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2021م)، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*توقعات

وبالنظر إلى الإنتاج الصناعي العالمي للربع الرابع من العام 2021م، يتضح أن معظم الاقتصادات قد تعافت من آثار الأزمة غير المسبوقة في عام 2020م، حيث حقق المؤشر متوسط 54.2 نقطة في الربع الرابع من العام 2021م مقارنةً بمتوسط 53.6 نقطة في الربع المماثل من العام السابق. كما ارتفع مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً بسيطاً خلال شهر ديسمبر من العام 2021م محققاً 54.2 نقطة مقارنةً بنحو 53.8 نقطة في الشهر المماثل من العام السابق. كما سجل المؤشر خلال عام 2021م، ارتفاعاً بمتوسط 54.7 نقطة مقارنةً بمتوسط 49.2 نقطة في العام 2020م.

وأظهرت كل من بيانات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية واليابان ارتفاعاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الرابع من العام 2021م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق، في حين شهدت كل من الصين وكوريا الجنوبية انخفاضاً في المؤشر خلال نفس الفترة. وحسب بيانات شهر ديسمبر فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، بينما انخفض المؤشر في المملكة العربية السعودية والصين وكوريا الجنوبية لشهر ديسمبر بنسبة 5.4% و4.0% و1.9% على التوالي مقارنةً بنفس الشهر من العام السابق.

كما سجل المؤشر خلال عام 2021م نمواً في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية مقارنةً بالعام السابق، في حين شهدت الصين انخفاضاً طفيفاً في نمو المؤشر خلال نفس الفترة.

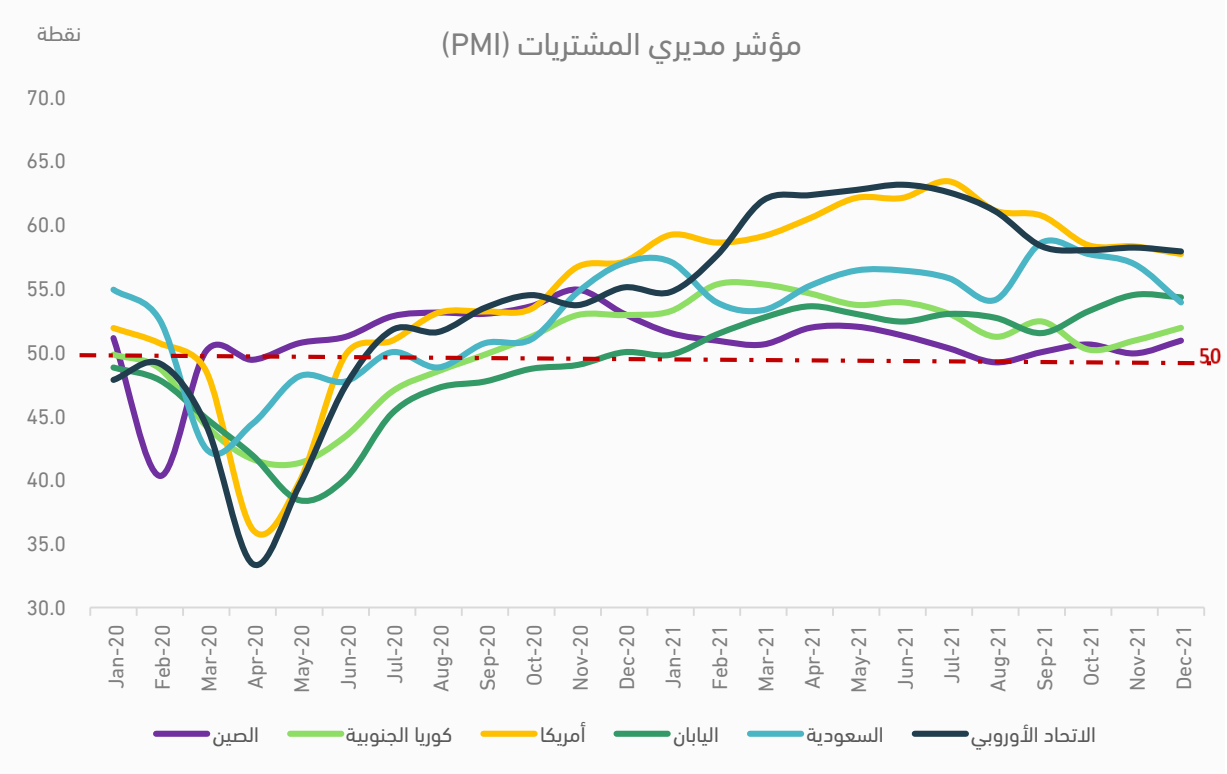

المصدر: IHS MARKIT
* في حال كان المؤشر >50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنة بالشهر السابق

ثانياً: أسواق النفط

تشير تقارير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى ارتفاع متوسط إنتاج النفط في المملكة للربع الرابع من العام 2021م بنحو 10.0% ومقدار 0.9 مليون برميل/يومياً مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليسجل متوسط إجمالي الإنتاج في الربع الرابع 9.9 مليون برميل/يومياً.

وعملت المملكة على زيادة الإنتاج بعد خفض الإنتاج الطوعي في ظل اتفاقية أوبك+ في شهر مايو من عام 2020م، لتزيد الإنتاج بمقدار 250 ألف و 350 ألف برميل/يوميًا على التوالي بداية من مايو ويونيو من عام 2021م. كما سجل متوسط إنتاج النفط خلال العام 2021م* انخفاضاً ضعيفاً بنسبة 1.2%مقارنةً بالعام السابق ليسجل متوسط إجمالي الإنتاج 9.1 مليون برميل/يومياً.

في حين ارتفع الإنتاج لشهر ديسمبر* من عام 2021م بنسبة 10.2% ليصبح 9.9 مليون برميل/يومياً مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

في حين شهدت أسعار النفط تحسناً ملحوظاً خلال الربع الرابع* من العام 2021م، حيث ارتفع متوسط أسعار خام برنت بنحو 79.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق ليسجل 79.7 دولار أمريكي/برميل للفترة. كما ارتفع متوسط أسعار خام برنت خلال العام 2021م* بنحو 69.1% مقارنةً بالعام السابق ليصل إلى 70.6 دولار أمريكي/برميل. وسجل متوسط أسعار النفط في شهر ديسمبر* من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 48.8% على أساس سنوي مسجلاً 74.4 دولار أمريكي/برميل.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر أن تشهد أسعار السلع الأولية ارتفاعاً بسبب تعزيز النشاط الاقتصادي، حيث يتوقع أن ترتفع أسعار النفط بنسبة تصل إلى 60% في العام 2021م مقارنةً بمستويات عام 2020م، كما توقع أن ترتفع أسعار السلع الأولية غير النفطية في نفس العام بنسبة 30% مقارنةً بمستويات عام 2020م، وذلك انعكاساً للارتفاع المتوقع في أسعار المعادن والمواد الغذائية.

متوسط إنتاج المملكة العربية السعودية للنفط
(متوسط أسعار برنت)

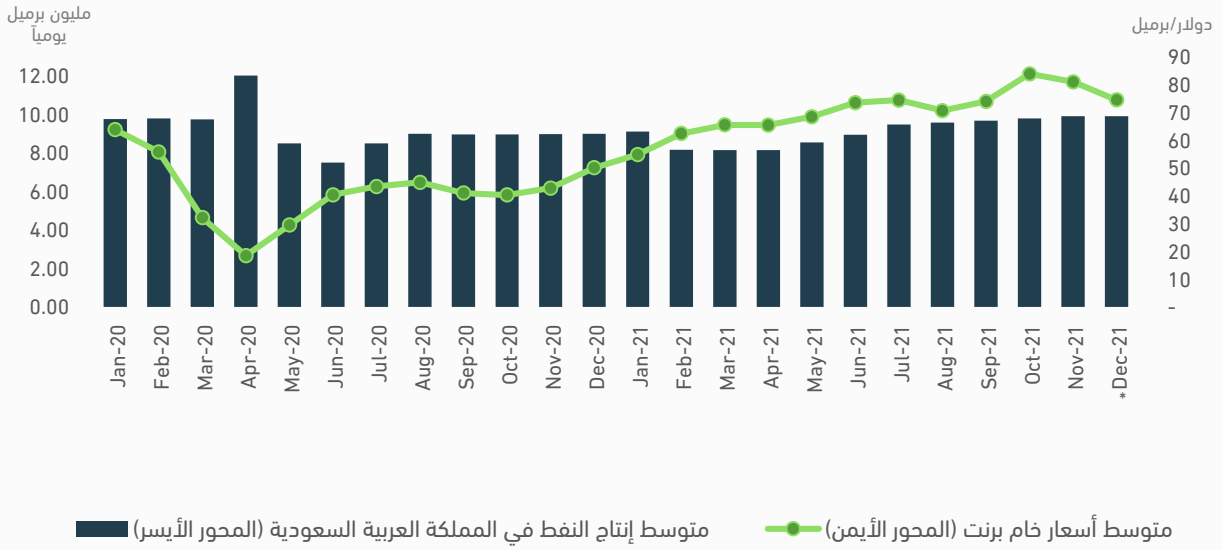

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
* متوسط إنتاج النفط، ومتوسط الأسعار لشهر ديسمبر وتقديرات كامل العام بناء على تحليل فريق عمل وزارة الاستثمار.

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

02 الاقتصاد السعودي

أولاً

أولاً: توقعات الاقتصاد السعودي

عملت المملكة على عدد من التدابير الاحترازية خلال عامي 2020م و2021م وذلك لمواجهة جائحة "كوفيد-19"؛ مما أسهم في الحد من انتشارها وتخفيف آثارها، وبالرغم من التحديات العالمية في ظهور موجة جديدة في كثير من الدول، لا زالت التقديرات تتوقع نمو الاقتصاد السعودي في العام 2022م.

وبحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2021م نمواً بنسبة 2.9%؛ مدفوعاً بنمو الناتج المحلي غير النفطي* بنسبة 4.8% وذلك في ظل العودة التدريجية لتعافي الاقتصاد وانحسار الجائحة، كما تشير التوقعات الأوليّة إلى وصول معدل التضخم لعام 2021م إلى حوالي 3.3%، مع الأخذ بالاعتبار تلاشي أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني، حيث بلغ معدل التضخم نحو 1.1% في نوفمبر 2021م بعد أن سَجل أعلى معدل له عند 6.2% في يونيو من العام 2021م.

ووفقاً لبيان الميزانية من المتوقع استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق في ظل التطورات المحلية الإيجابية للاقتصاد وعودة تعافي الاقتصاد العالمي، حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.4% في العام 2022م؛ مدفوعًا بارتفاع الناتج المحلي النفطي المرتبط باتفاقية أوبك+، إضافةً إلى التحسن المُتوقع في الناتج المحلي غير النفطي، من خلال استمرار التقدم في تنفيذ المشاريع والبرامج الداعمة للنمو والتنويع الاقتصادي ودعم القطاع الخاص.

كما يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.8% و 4.8% لعامي 2021م و 2022م على التوالي. كما توقع الصندوق أن ينخفض معدل التضخم إلى 3.2% في نهاية العام 2021م وإلى 2.2% بحلول عام 2022م.

ثانياً

ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي

1. القطاع الحقيقي

بحسب تقرير الهيئة العامة للإحصاء للناتج المحلي الإجمالي الصادر في الربع الثالث من العام 2021م**، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 7.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مدفوعاً بالنمو الكبير في الأنشطة النفطية بنسبة 9.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجة لزيادة المملكة إنتاج النفط تبعاً لزيادة الطلب العالمي على النفط. كما شهد ناتج الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 6.3% و 2.7% على التوالي خلال نفس الفترة.

ويُعزى نمو الأنشطة غير النفطية إلى نمو جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال الربع الثالث من عام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق وسرعة تعافيها، حيث حققت أنشطة خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال أعلى معدلات للنمو مسجلةً ارتفاعاً بنحو 13.4%، تليها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 10.8%، ثم أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية مثل (الصحة، والتعليم، والترفيه) بنسبة 7.4%.

وأظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي منذ بداية العام 2021م حتى نهاية الربع الثالث نمواً بنسبة 2.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجة نمو ناتج الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.4%؛ نظراً لتخفيف القيود المتعلقة بجائحة "كوفيد-19"، في حين انخفضت الأنشطة النفطية بمقدار 3.3% متأثرة بانخفاض إنتاج النفط في بداية العام، بالإضافة إلى الخفض الطوعي للإنتاج بحوالي مليون برميل الذي التزمت به المملكة.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، أظهرت البيانات أن أداء الاقتصاد منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية الربع الثالث شهد تحسناً ملحوظاً في معظم الأنشطة الاقتصادية؛ نظراً لتخفيف القيود الاحترازية المفروضة وعودة فتح الأنشطة الاقتصادية، حيث أثر ذلك بشكل إيجابي على النشاط الصناعي، لتسجل أنشطة الصناعات التحويلية النمو الأعلى بنسبة 11.8%، يليها نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 10.4% خلال نفس الفترة.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

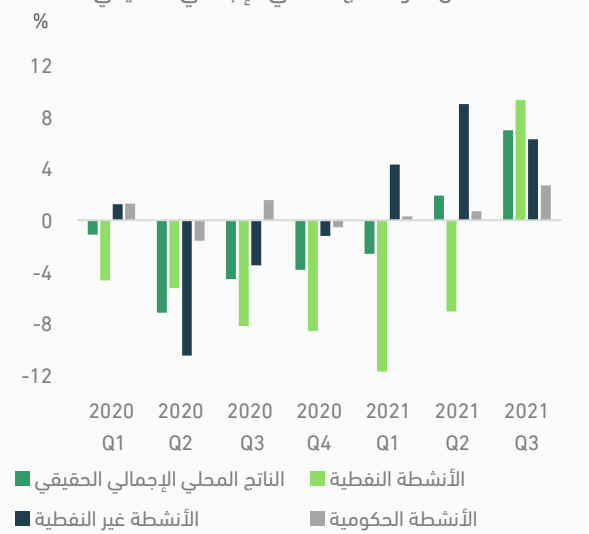

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

* تم اعتماد مسمى "الناتج المحلي غير النفطي" حسب ما نُشر في بيان الميزانية للعام المالي 2022م والذي صدر قبل تغيير الهيئة العامة للإحصاء لتصنيفها.
** تم اعتماد مسمى "الأنشطة غير النفطية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء الجديد والصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (عوضاً عن القطاعات التنظيمية).

وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر نوفمبر، سجلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الثالث من العام 2021م، حيث ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 25.0% و 3.3% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 11.3% خلال نفس الفترة؛ وذلك نتيجة تحول سلوك المستهلك من الشراء باستخدام الأوراق النقدية إلى الشراء عبر نقاط البيع، حيث سجلت عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 66.9%. وكذلك سجلت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية شهر نوفمبر ارتفاعاً بنسبة 34.2% و 30.9% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، بينما شهدت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 7.1% خلال نفس الفترة. كما شهدت مبيعات نقاط البيع في شهر نوفمبر ارتفاعاً بنسبة 20.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، بينما شهدت السحوبات النقدية ومدفوعات سداد انخفاضاً بنسبة 10.7% و 9.9% على التوالي خلال نفس الفترة.

كما أظهرت مؤشرات الاستثمار الخاص انتعاشاً خلال الربع الرابع من عام 2021م، حيث ارتفع متوسط مؤشر مديري المشتريات بنسبة 3.6% ليصل إلى 56.2 نقطة مقارنةً بنحو 54.2 نقطة في الربع الرابع من العام السابق، كما سجل متوسط مؤشر مديري المشتريات في عام 2021م نمواً بنسبة 11.1% مقارنةً بعام 2020م ليصل إلى 55.8 نقطة. بينما سجل المؤشر في شهر ديسمبر من العام 2021م انخفاضاً بنسبة 5.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى 53.9 نقطة.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أظهر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2021م بنسبة 6.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يعود ذلك بنسبة كبيرة إلى ارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 8.6% وهو ما يشكل 74.5% من إجمالي وزن المؤشر، ويُعزى الارتفاع في نشاط التعدين واستغلال المحاجر إلى الزيادة في إنتاج النفط خلال الفترة، في حين انخفضت إمدادات الكهرباء بنسبة 4.3% وهو ما يشكل 2.9% من إجمالي أوزان المؤشر. وكذلك تُظهر البيانات منذ بداية العام 2021م وحتى شهر نوفمبر تراجعاً بنسبة 1.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. في حين سجل المؤشر لشهر نوفمبر من عام 2021م ارتفاعاً بنسبة 10.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أبريل عام 2020م.

وبالنظر لمبيعات الإسمنت فقد سجلت في الربع الرابع من العام 2021م انخفاضاً بنحو 7.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 13.9 مليون طن. كما سجلت مبيعات الأسمنت خلال العام2021م نمواً بنسبة 0.4% لتصل إلى 53.4 مليون طن. بالنظر إلى إجمالي مبيعات الأسمنت لشهر ديسمبر 2021م نجد أنها انخفضت بحوالي 7.3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

في حين ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الثالث من العام 2021م بنسبة 0.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ متأثرًا بارتفاع أسعار العقارات "السكنية" بنسبة 1.1%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات منذ بداية العام 2021م حتى نهاية الربع الثالث بنسبة 0.4% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 0.9%.

1.1 سوق العمل

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الثالث من العام 2021م استقراراً في إجمالي معدلات البطالة للسعوديين وغير السعوديين عند نفس معدلات الربع السابق، وذلك عند أقل مستوى لبطالة السعوديين منذ عشر سنوات، حيث سجل معدل البطالة للسعوديين وغير السعوديين في الربع الثالث من العام 2021م نحو 11.3% و 2.4% على التوالي، في حين استقر إجمالي معدل البطالة عند 6.6% خلال نفس الفترة.

كما ارتفع معدّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين)، ليبلغ نحو 61.2% في الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بنسبة 60.8% في الربع السابق. بالإضافة إلى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات الإناث في الربع الثالث من العام 2021م ليبلغ 34.1% مقارنةً بنسبة 32.4% في الربع السابق. في حين سجل معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديين الذكور انخفاضاً إلى 65.0% في الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بنسبة 65.7% في الربع السابق.

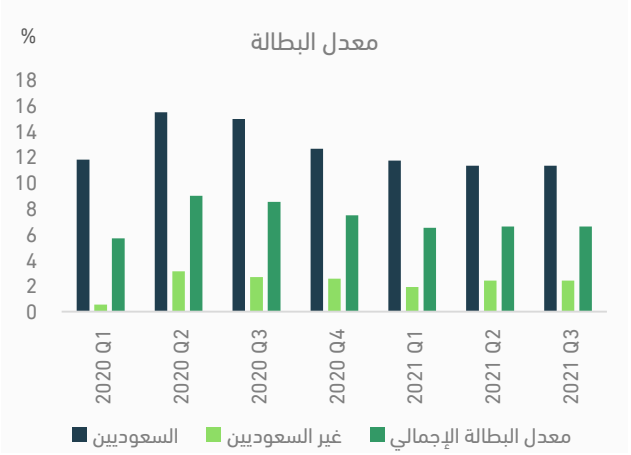

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

2. القطاع النقدي

1.2 عرض النقود

بناءً على بيانات ساما سجل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 7.3% خلال الربع الرابع من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 30.3%، ونمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 2.8%، في حين سجلت الأصول الاحتياطية في الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 4.0% خلال نفس الفترة؛ نظراً إلى تراجع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 11.9%.

2.2 أسعار الفائدة

سجل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 0.79 نقطة خلال الربع الثالث من العام 2021م متراجعاً بنحو 0.12 نقطة في الربع الثالث من العام 2020م، مع ثبات معدلات إعادة الشراء (ريبو) عند 1.0 نقطة، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) عند 0.50 نقطة خلال نفس الفترة؛ نظراً لتثبيت معدل فائدة الفدرالي الأمريكي عند 0.25 نقطة حسب بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لشهر أكتوبر، وهذا بدوره أدى إلى توفير المزيد من السيولة وزيادة معدلات الإقراض، حيث سجّل الائتمان الحكومي خلال الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 39.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 15.2%مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. بينما سجلت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 36.0% خلال نفس الفترة.

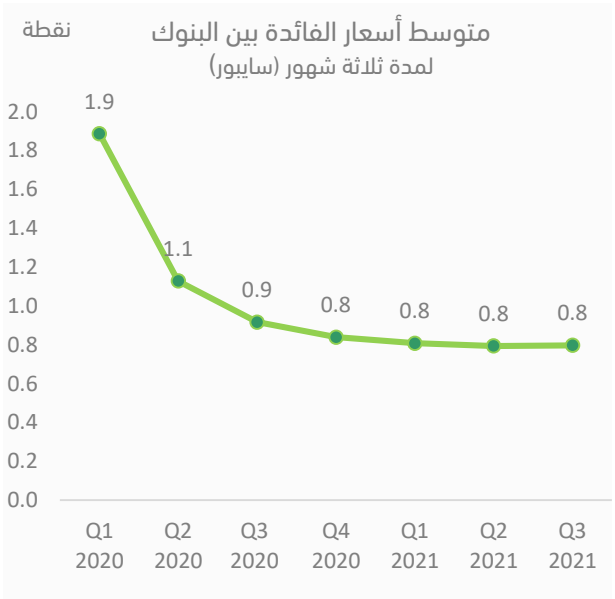

المصدر: البنك المركزي السعودي

3.2 التضخم

بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد سجل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال الربع الرابع ارتفاعاً بنسبة 1.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار النقل بنسبة 6.4% متأثراً بارتفاع تشغيل معدات النقل الشخصية بنسبة 22.1% والتي بدورها تأثرت بارتفاع أسعار البنزين بنسبة 44.3% حيث تعتمد المواصلات بشكل أساسي على البنزين وزيوت التشحيم وكان لارتفاع هذا القسم تأثيراً كبيراً نظراً لوزنه في المؤشر. كما شهد متوسط معدل التضخم منذ بداية العام 2021م حتى نهاية شهر ديسمبر ارتفاعاً بنسبة 3.1%؛ مدفوعاً بنمو أسعار النقل بنسبة9.1% خلال نفس الفترة. وبالنظر إلى معدل التضخم في شهر ديسمبر من العام 2021م، فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 1.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجةً لارتفاع أسعار النقل، وأسعار التعليم بنسبة 7.2% و 4.8% على التوالي.

3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق السعودي الرئيسية (تاسي) عند مستوى 11,281 نقطة في نهاية الربع الرابع من العام 2021م مرتفعاً بنحو 30% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الرابع من العام 2021م عند 2,235 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 7.09% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

في حين سجل مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية الربع الرابع من العام 2021م انخفاضاً بنسبة 1.0% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي وأغلق عند مستوى 25,975 نقطة. حيث بلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة 11.36 مليار ريال وذلك بارتفاع بلغت نسبته 60% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بناءً على بيانات ساما لميزان المدفوعات للربع الثالث من العام 2021م، سجل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 81.4 مليار ريال؛ أي ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الإسمي مقابل عجز بلغت قيمته 2.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى تعافي الاقتصاد العالمي وعودة سلاسل الإمداد مما أدى إلى تحسن الصادرات النفطية وغير النفطية.

في حين أظهرت بيانات التجارة الخارجية الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء للربع الثالث من العام 2021م عودة انتعاش الصادرات غير النفطية، حيث سجل الميزان التجاري فائضاً بنحو 131 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2021م مقابل فائض بنحو 37.5 مليار ريال في الفترة نفسها العام السابق.

وقد حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 71.8% في الربع الثالث من العام 2021م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 275 مليار ريال، مقابل 160 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية على الرغم من التزام المملكة باتفاقية أوبك+ بتخفيض الإنتاج إلا أن زيادة الأسعار كان لها الأثر الأكبر في هذا الارتفاع، حيث سجلت الصادرات النفطية نحو 206 مليار في الربع الثالث من العام 2021م محققةً زيادة بمقدار 100 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، كما سجلت الصادرات غير النفطية في الربع الثالث من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 28.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت ما يقارب 58 مليار ريال في الربع الثالث العام 2021م مقابل 45 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كذلك سجلت الواردات ارتفاعاً في الربع الثالث من عام 2021م بنسبة 17.6%، حيث بلغت قيمتها 144 مليار ريال مقابل 123 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2020م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 47.9%.

وبتحليل الأداء منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية شهر أكتوبر، حقق الميزان التجاري فائضاً بنحو 244.1 مليار ريال مقابل عجز بمقدار 257.1 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق، كما شهدت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 57.9% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 833 مليار ريال مقابل 527 مليار ريال.

يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية حيث سجلت نحو 614 مليار ريال خلال نفس الفترة محققةً زيادة بمقدار 363 مليار ريال مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2020م، وسجلت الصادرات غير النفطية منذ بداية العام 2021م حتى شهر أكتوبر ارتفاعاً بنسبة 34.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث سجلت ما يقارب 185 مليار ريال مقابل 137.5 مليار ريال.

بالمقابل سجلت الواردات ارتفاعاً بنسبة 12.1% خلال نفس الفترة، حيث سجلت ما يقارب 474 مليار ريال منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية شهر أكتوبر مقارنةً بنحو 423 مليار ريال في عام 2020م، وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات 51.4% منذ بداية العام 2021م وحتى شهر أكتوبر.

وبالنظر لأداء شهر أكتوبر من العام 2021م، سجل الميزان التجاري فائضاً بنحو 59.9 مليار ريال مقابل فائضاً بنحو 12.8 مليار ريال في الفترة نفسها من العام السابق؛ يُعزى ذلك إلى عودة أنشطة القطاع الخاص وسلاسل الإمداد.

كذلك شهدت الصادرات السلعية خلال شهر أكتوبر من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 90.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 106 مليار ريال مقابل 55.9 مليار ريال؛ يبرر هذا الارتفاع زيادة الصادرات النفطية حيث سجلت 82 مليار ريال خلال نفس الفترة محققةً زيادة بمقدار 454 مليار عن العام السابق، في حين سجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعاً بنسبة 29.1%، ما يقارب 20 مليار ريال مقابل 15 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

كما حققت الواردات في شهر أكتوبر من العام 2021م نموًا بنسبة 7.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت قيمتها 46 مليار ريال مقابل 43 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2020م. وسجلت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات نحو 51.4% خلال نفس الفترة.

حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري

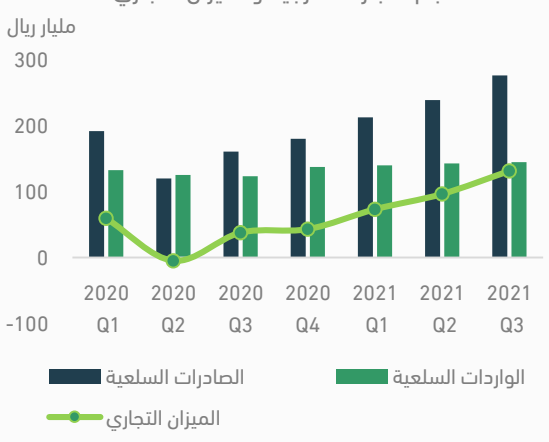

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أداء الصادرات غير النفطية والواردات الربعي

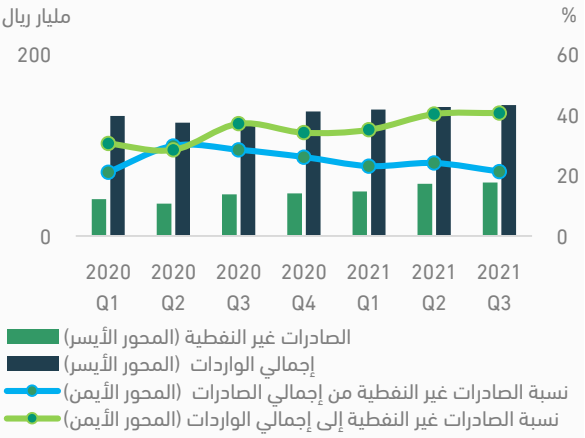

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات الصادرة عن (ساما)، نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة في الربع الثالث من العام 2021م بنسبة 61.1% ليصل نحو 6.6 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق والذي بلغ ما يُقارب 4.0 مليار ريال.

كما ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية العام 2021م حتى نهاية الربع الثالث بنسبة 392.6% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 65.1 مليار ريال مقابل 13.2 مليار ريال؛ يعزى ذلك إلى صفقة بيع حصة ملكية في "شركة أرامكو لإمداد الزيت الخام" لشركة "إي آي جي".

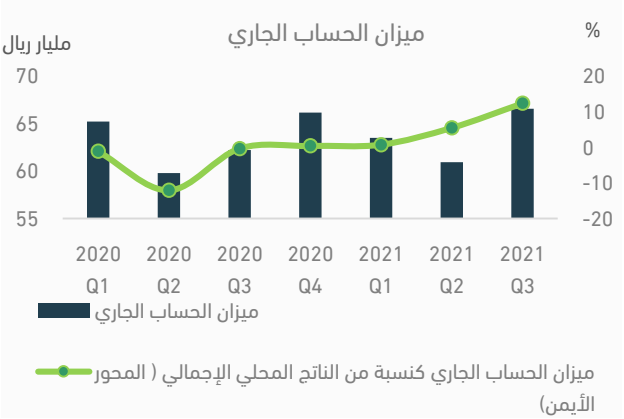

المصدر: البنك المركزي السعودي

5. المالية العامة*

أ. الإيرادات:

شهدت الإيرادات الحكومية في الربع الثالث من العام 2021م نمواً بنسبة 12.9% مدفوعةً بنمو الإيرادات النفطية بنسبة 59.8%، في حين انخفضت الإيرادات غير النفطية بنسبة 22.4%. حيث بلغت الإيرادات في الربع الثالث من العام 2021م نحو 243 مليار ريال، منها 148 مليار ريال إيرادات نفطية ونحو 95 مليار ريال إيرادات غير نفطية. وبالنظر للإيرادات الحكومية منذ بداية العام 2021م وحتى نهاية الربع الثالث فقد شهدت نمواً بنسبة 28.6% لتبلغ نحو 696 مليار ريال مقارنةً بنحو 541 خلال نفس الفترة من العام السابق. وبناء على التقديرات المنشورة في بيان الميزانية فستسجل الإيرادات 234 مليار ريال في الربع الرابع لعام 2021م، منخفضةً بنسبة 2.7% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتبلغ إجمالي الإيرادات في نهاية عام 2021م نحو 930 مليار ريال.

ب. النفقات:

بلغت النفقات الحكومية نحو 237 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2021م، منخفضة بنسبة 7.7%على أساس سنوي؛ نتيجة انخفاض النفقات لباب الإعانات وباب المنافع الاجتماعية والنفقات الرأسمالية وباب السلع والخدمات بنسبة 47.0%، و 41.4%، و 16.3%، و 10.4% على التوالي.

كما بلغت النفقات الحكومية نحو 702 مليار ريال في عام 2021م حتى الربع الثالث منخفضةً بنسبة 3.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي؛ نتيجة انخفاض النفقات الرأسمالية والإعانات بنسبة 35.0%، و28.8%. وبناء على التقديرات المنشورة في بيان الميزانية من المتوقع أن تبلغ النفقات نحو 313 مليار ريال في الربع الرابع لعام 2021م، منخفضةً بنسبة 10.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، ليبلغ إجمالي النفقات في نهاية عام 2021م نحو 1,015 مليار ريال.

ج. الفائض/العجز، والدين:

حققت الميزانية فائضاً في الربع الثالث من العام 2021م بلغ نحو 6.6 مليار ريال ليبلغ العجز ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عجز الميزانية في عام 2021م حتى نهاية الربع الثالث نحو 5 مليار ريال مقارنةً بعجز بلغ 184 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق، ويُعزى هذا التحسن للإصلاحات المالية وعودة أسعار النفط للارتفاع الذي دعم بدوره الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً في الربع الرابع من عام 2021م يقدر بنحو 80 مليار ريال.

وبالنظر للدين العام فقد بلغ نحو 948 مليار ريال في نهاية الربع الثالث من عام 2021م، ويتوقع أن يبلغ الدين العام نحو 938 مليار ريال في نهاية العام 2021م وذلك حسب تقديرات الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م.

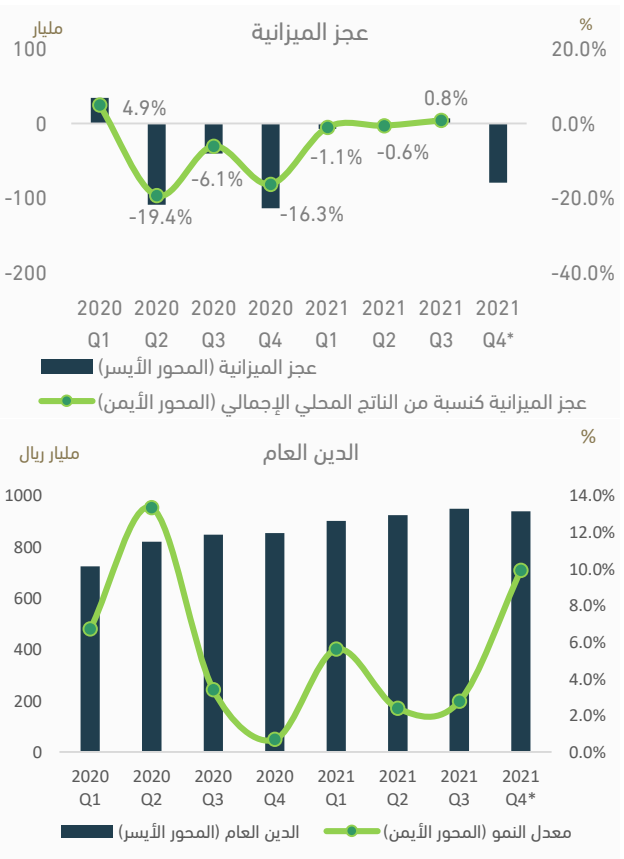

المصدر: وزارة المالية

* تم احتساب الربع الرابع بناء على تقديرات كامل عام 2021م في بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2022م

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

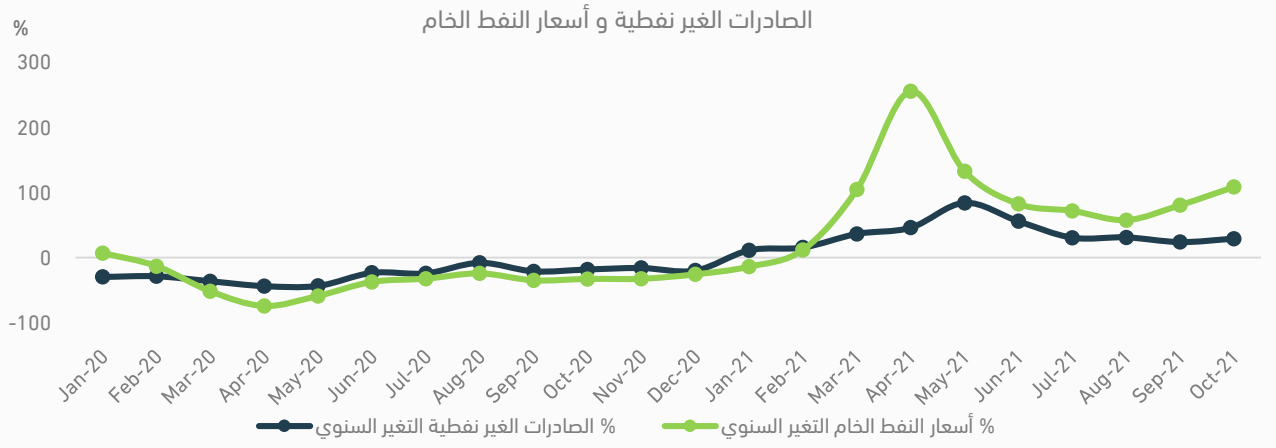

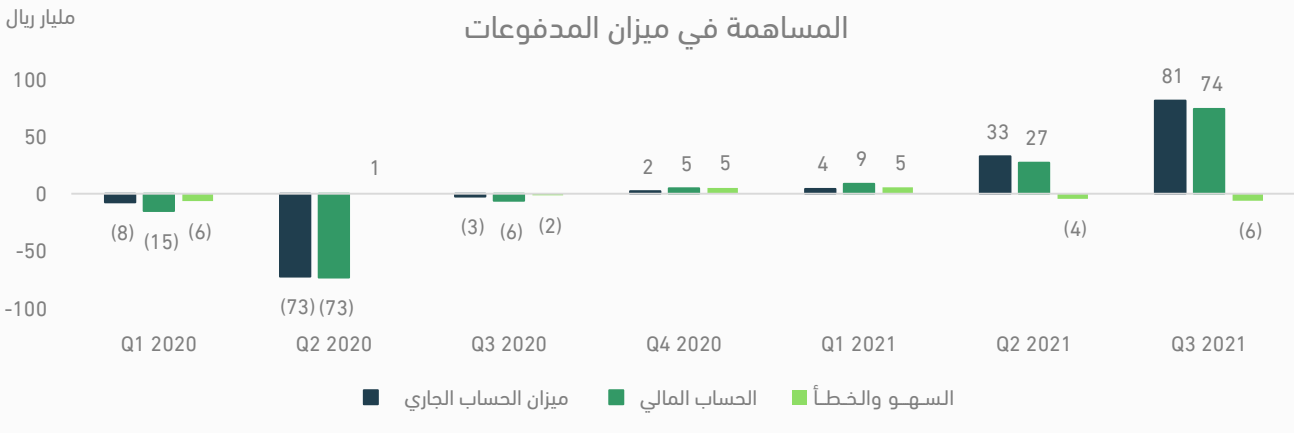

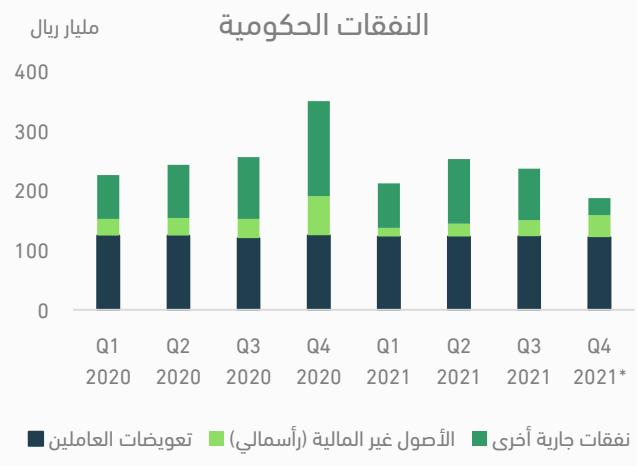

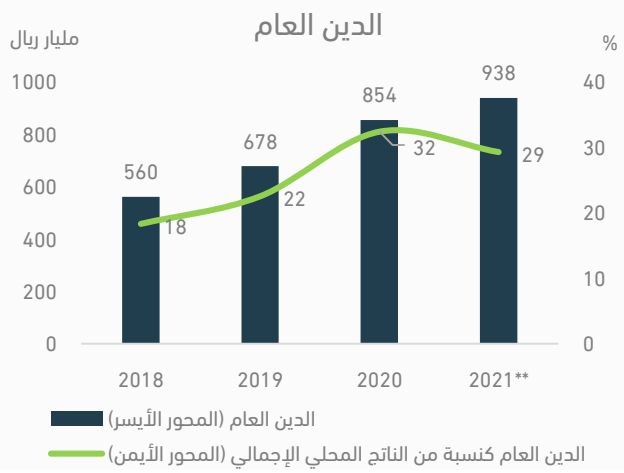

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، وزارة المالية، منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)
* تم احتساب الربع الرابع بناءً على تقديرات كامل عام 2021م في بيان الميزانية العامة للدولة
** حسب بيان الميزانية للعام المالي 2022م

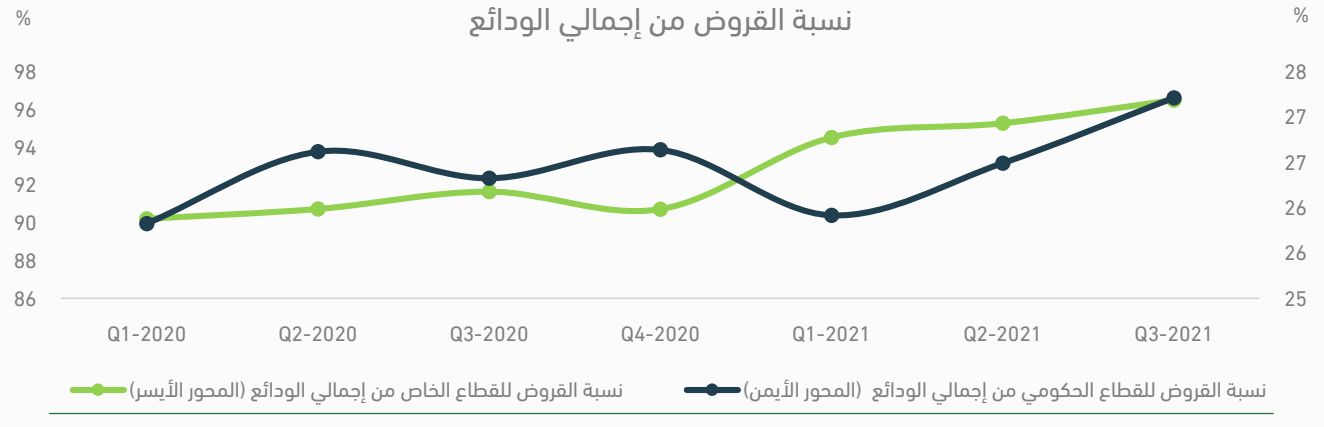

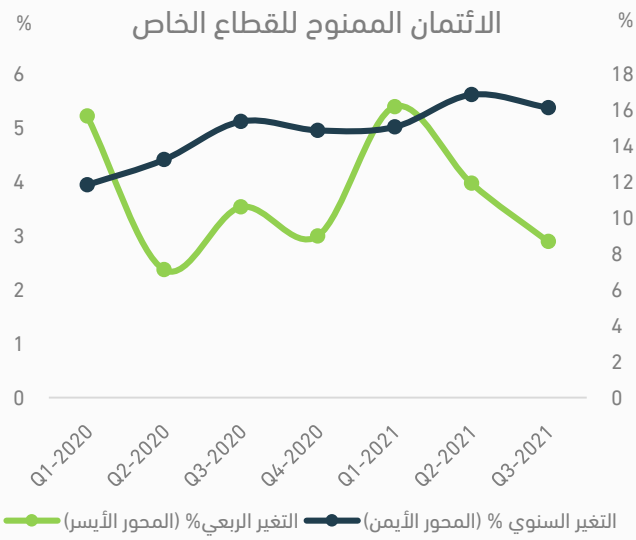

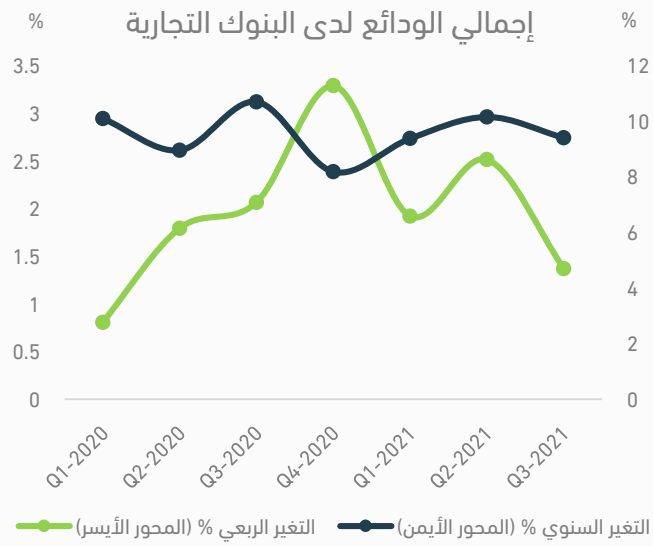

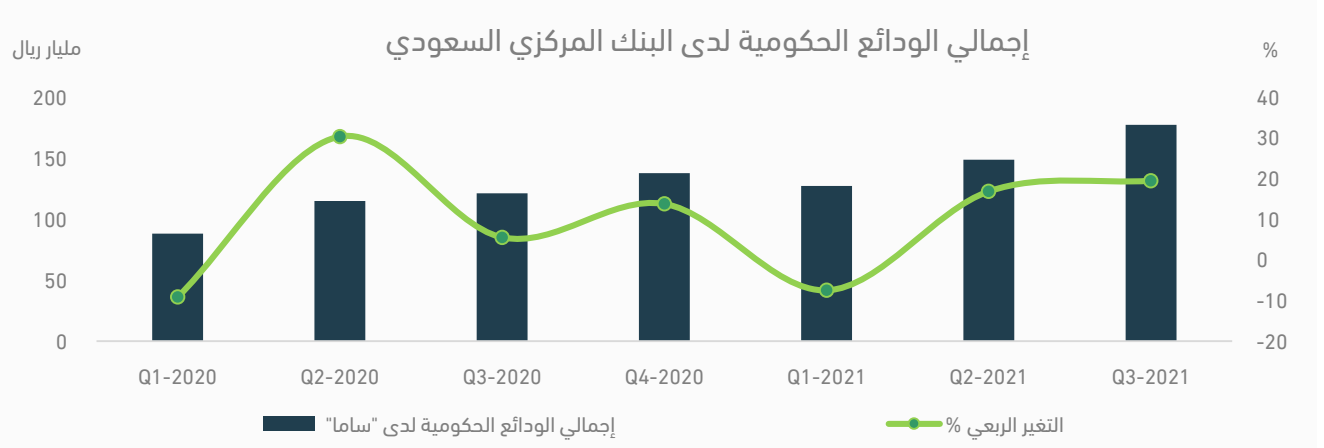

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي

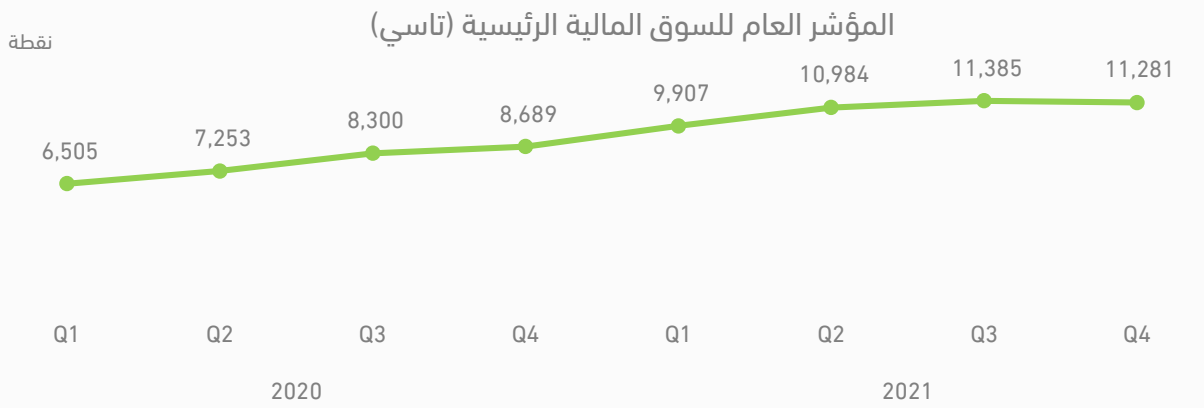

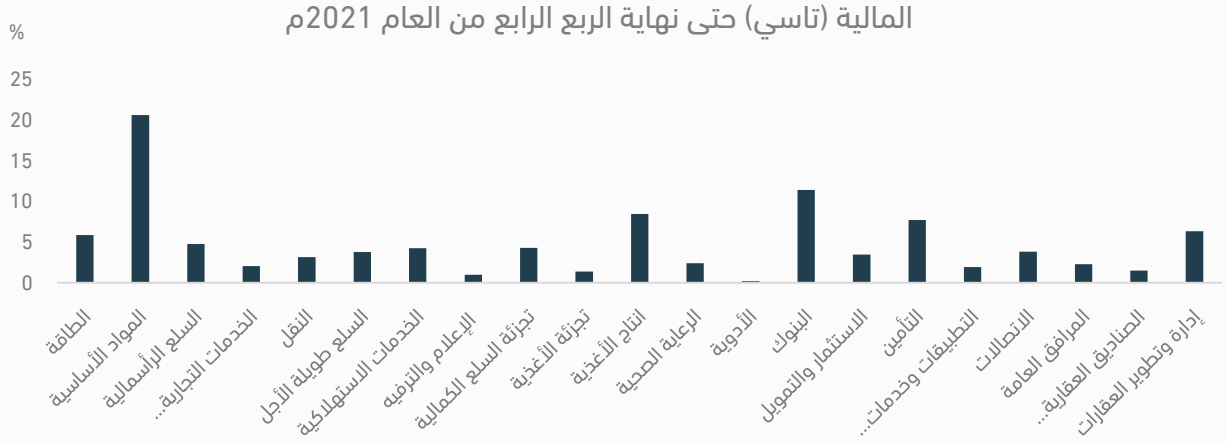

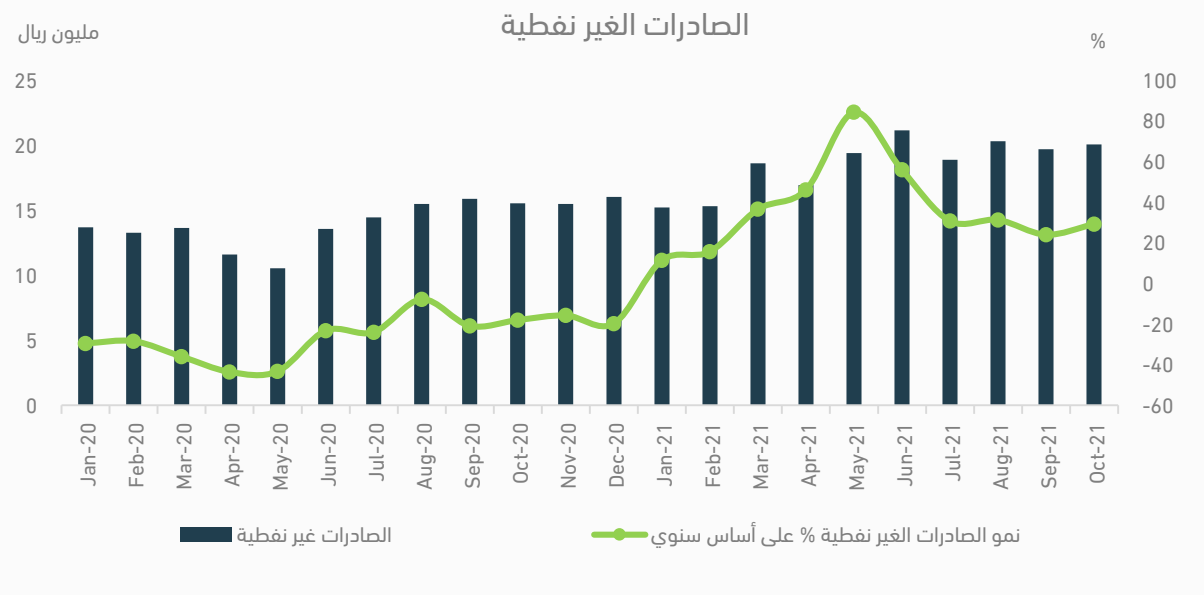

المصدر: تداول، الهيئة العامة للإحصاء

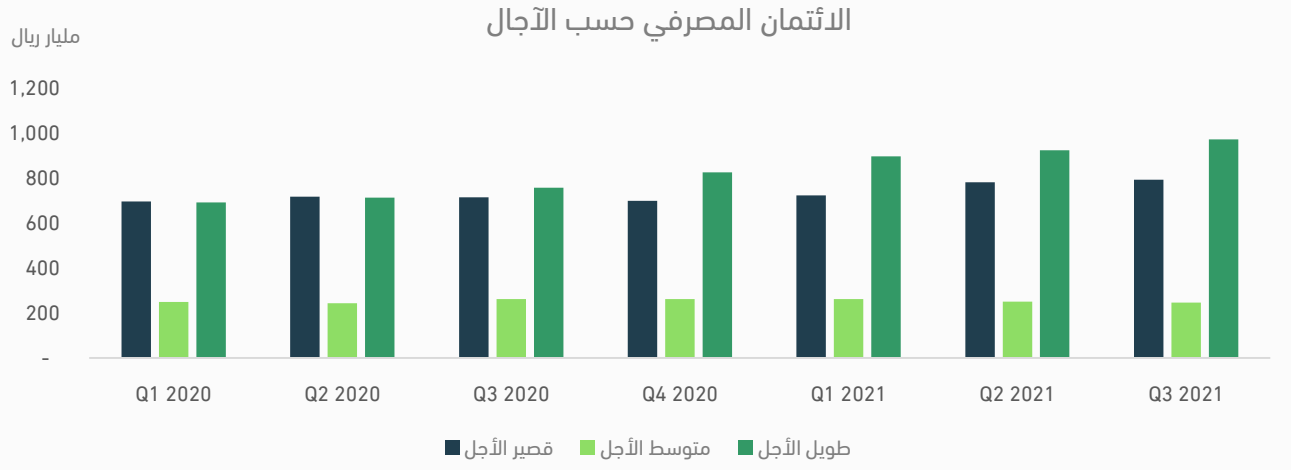

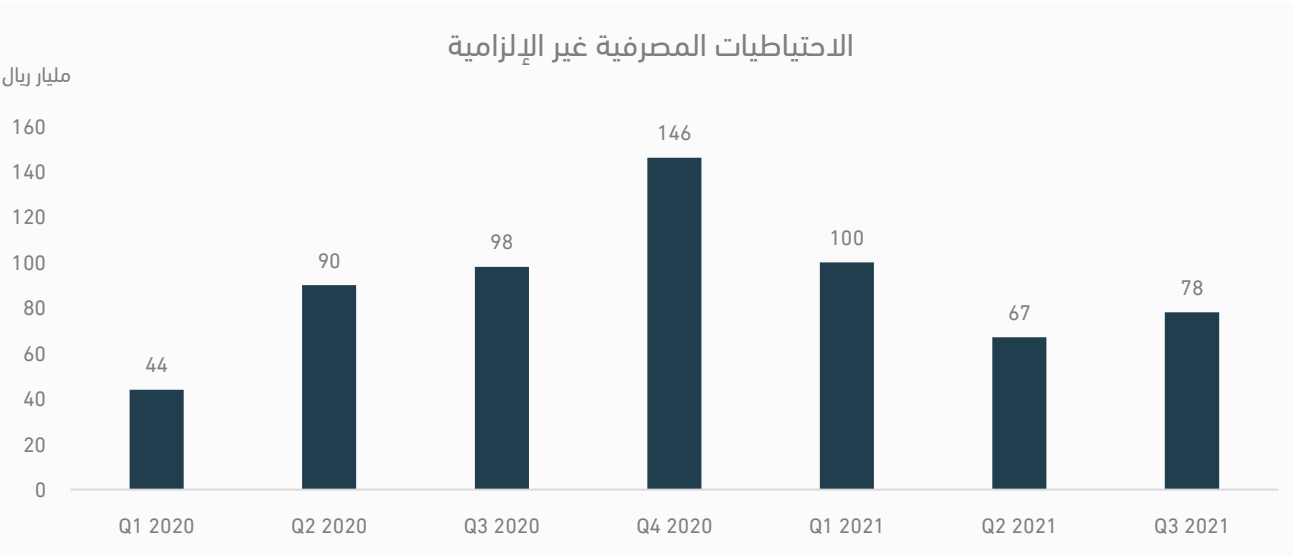

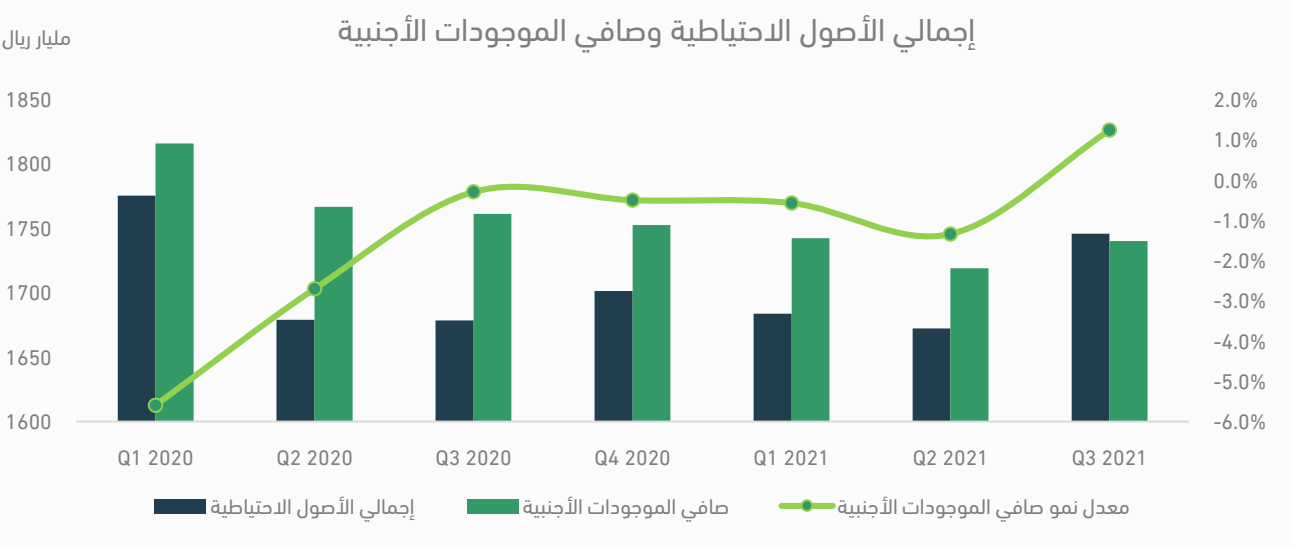

المصدر: البنك المركزي السعودي.

Public / متاح

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

03

تعزيز التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية

القسم الثالث: تعزيز التنافسية وتحسين البيئة الاستثمارية

تم فصل ملف الاستثمار عن وزارة التجارة وإنشاء وزارة الاستثمار في فبراير من عام 2020م، لتعزيز العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تحقق قيمةً مضافة للاقتصاد السعودي، بالإضافة إلى العمل على إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وتم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاستثمار National Investment Strategy (NIS) في أكتوبر من العام 2021م والتي بدورها ستسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

للمملكة أُسس قوية راسخة تجعلها قادرة على تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وجذب استثمارات ضخمة، ومنها:

- الموقع الجغرافي
- كفاءات وقدرات بشرية فذة
- سوق محلية كبيرة وتكامُل متزايد مع السوق الإقليمي
- أسواق رأس مال مرنة ومنظمة
- بنية تحتية مادية ورقمية متينة
- مؤسسات استثمار وطنية قوية

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية المملكة 2030، من خلال:

6.4 تريليون ريال
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي
(بحلول عام 2030م)

لتكون المملكة

ضمن أكبر **15** اقتصاد على مستوى العالم
(بحلول عام 2030م)

من خلال

+12 تريليون ريال
ارتفاع القيمة التراكمية للاستثمارات

%65
ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي
بحلول عام 2030م مقابل 40% في عام 2016م

%50
ارتفاع مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي غير النفطي
بحلول عام 2030م مقابل 16% في عام 2016م

%7.0
انخفاض معدل البطالة للسعوديين
(بحلول عام 2030م)

الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م

1.65 تريليون ريال
مكون الاستثمار المحلي الإجمالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي

388 مليار ريال
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مساهمة 5.7% في الناتج المحلي الإجمالي

2 تريليون ريال
إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة مساهمة 30% في الناتج المحلي الإجمالي

ركائز الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تعتمد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على أربع ركائز، لكل ركيزة هدف يندرج تحته العديد من البرامج والمبادرات لتحقيقه. وبسبب الاختلاف بين فرص الاستثمار والإصلاحات المطلوبة، تُنفذ الاستراتيجية من خلال مسارين: "المسار الأول": مبادرات قصيرة إلى متوسطة المدى، و"المسار الثاني": مبادرات مستدامة وطويلة المدى.

1 الفرص الاستثمارية

الهدف: توليد وتطوير وتسريع فرص استثمارية متنوعة وقوية في كل القطاعات الاقتصادية.

أبرز المبادرات:
- إطلاق برنامج "نقل سلاسل الإمداد"
- ربط "استثمر في السعودية" بجميع الفرص الاستثمارية في المملكة
- تحديد وتفصيل فرص الاستثمار لاستراتيجية كل قطاع

2 فئات المستثمرين

الهدف: زيادة توافق ومساهمة مختلف المستثمرين في منظومة الاستثمار(محليين ودوليين، قطاعات عامة وخاصة، وشركات كبيرة وشركات متوسطة وصغيرة).

أبرز المبادرات:
- تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص
- تقديم خدمات مميزة لكبار المستثمرين الاستراتيجيين المحليين والدوليين
- إشراك الشركات السعودية الكبرى في تحقيق أهداف الاستثمار الوطني "برنامج شريك"

3 التمويل

الهدف: إزالة العوائق المالية للاستثمار وتنويع خيارات التمويل المتاحة للمستثمرين

أبرز المبادرات:
- توسيع نماذج شَراكات التمويل بين الحكومة والقطاع الخاص
- إنشاء صناديق مخصصة للتمويل التنموي تغطي القطاعات الرئيسة
- استحداث منتجات تمويل جديدة لتعزيز تكوين رأس المال

4 القدرة التنافسية والممكّنات

الهدف: بناء بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية للمستثمر المحلي والأجنبي

أبرز المبادرات:
- إطلاق 4-5 مناطق اقتصادية خاصة بتنظيمات تنافسية جاذبة
- إقرار حِزم من الحوافز الاستثمارية
- إبراز مواطن قوة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة للمستثمر المحلي والأجنبي

أولاً: مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

نفّذت وزارة الاستثمار العديد من المبادرات بالتعاون مع الجهات الحكومية في دعم الأعمال والبيئة الاستثمارية خلال الفترة السابقة، وأبرزها:

مركز الاستجابة لأزمة "كوفيد-19" بوزارة الاستثمار MCRC

قامت الوزارة بإنشاء مركز الاستجابة لأزمة "كوفيد-19" منذ بداية الجائحة؛ بهدف اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استمرارية الأعمال والحد من الآثار السلبية التي قد يتعرض لها المستثمرين والعمل على حل التحديات التي قد تواجههم بسبب الإجراءات الاحترازية خلال الأزمة العالمية، وذلك بالشراكة مع أكثر من (22) جهة حكومية، ومن أهم منجزات المركز:

13 ألف
اتصال صادر لدعم المستثمرين

8 آلاف
اتصال وارد للإجابة عن الاستفسارات

2000
خدمة إلكترونية منفذة من وزارة الاستثمار والجهات الحكومية ذات العلاقة

575
إصدار وتجديد وتعديل لتراخيص استثمارية

إصدار دليل استمرارية الأعمال في المملكة خلال أزمة جائحة "كوفيد-19"

إصدار دليل أهم الأسئلة والأجوبة التي تهم المستثمر

برنامج شريك

يعد البرنامج جزء أساسي من خطة النمو الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار في المملكة، حيث يهدف لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتحقيق أهدافه الاستثمارية، بالإضافة إلى أنه سيعزز من سمعة المملكة بوصفها بيئة صديقة للأعمال وجاذبة للاستثمارات الباحثة عن عوائد مجزية.

يشكّل البرنامج إطار عمل حكومي تعاوني بقيادة سمو ولي العهد، وتتماشى مسؤوليات برنامج **"شريك"** مع أولويات رؤية 2030، حيث يدعم البرنامج تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني. ويُتاح البرنامج حالياً للشركات الخاصة الكبرى فقط ذات المشاريع التي سيكون لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني بشكل عام. لكن تسريع وتيرة المشاريع الاستثمارية المهمة سيكون له أثر واسع وإيجابي على القطاع الخاص وسيسمح للشركات من مختلف الأحجام، ومنها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالاستفادة من المشاريع الجديدة التي يتم تنفيذها. كما سيعمل البرنامج من خلال الموافقات السريعة والحوافز الأخرى، على تسهيل بيئة الاستثمار وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في المملكة.

ومن المتوقع أن يسهم البرنامج في تمكين الشركات الكبرى من زيادة أهدافها الاستثمارية بما يزيد على خططها الحالية بمعدل 50%. كما يهدف برنامج **"شريك"** إلى تعزيز تنمية ومرونة الاقتصاد السعودي عبر ما يلي:

- زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد.
- إطلاق استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات المتراكمة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، لتبلغ 5 تريليونات ريال من استثمارات القطاع الخاص بحلول عام 2030، وإضافة ما يصل إلى 2 تريليون ريال للناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025.
- توفير مئات الآلاف من فرص العمل الجديدة.
- تسريع الخطط الاستثمارية للشركات الكبرى.

المركز السعودي للأعمال الاقتصادية (مراس)

البوابة الموحدة لبدء وإدارة جميع الأعمال التجارية مع الجهات الحكومية.

المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

يعمل كأحد قنوات التواصل الفعّالة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص لاستقبال المرئيات والتحديات المتعلقة بالأنظمة، والتشريعات والإجراءات للمساهمة في اتخاذ القرار لتحسين بيئة الأعمال بالمملكة.

مبادرة جذب المقرات الإقليمية للمملكة

أسهمت المبادرة في توقيع اتفاقيات مع 44 شركة عالمية خلال منتدى مبادرة مستقبل الاستثمار؛ وذلك لنقل مقراتها الإقليمية إلى الرياض.

المناطق الاقتصادية الخاصة

تسهم المناطق الاقتصادية الخاصة في تسريع وتيرة رفع مستويات التنافسية لجذب الاستثمارات إقليمياً وعالمياً، بهدف تعزيز الصادرات وخلق الوظائف، ورفع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وفق تحقيق أهداف الرؤية 2030.

منصة استثمر في السعودية

"استثمر في السعودية" هي الهوية الوطنية الموحدة لتسويق الاستثمار في المملكة العربية السعودية بموجب الأمر السامي الصادر في عام 2019م، وتُعنى الصفحة بالتعريف بجهود المملكة العربية السعودية في مجال تنمية اقتصادها وتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من الوصول إلى الفرص الاستثمارية وتقدم الحوافز والتسهيلات لهم وغيرها من الخدمات. وقد تم تطويرها وإطلاقها كإحدى مبادرات تحقيق رؤية المملكة 2030 بهدف توحيد الرسائل والجهود بين كافة الوزارات والجهات الحكومية لتعزيز مكانة المملكة كوجهة استثمارية جاذبة.

ويعد الموقع الإلكتروني (investsaudi.sa) أحد أبرز القنوات التسويقية لهوية 'استثمر في السعودية' للتعريف بالبيئة الاستثمارية والمزايا التنافسية للمملكة وإبراز الفرص الاستثمارية الواعدة في كافة القطاعات، وتسهيل التواصل مع المستثمرين محليًّا وعالميًّا. حيث يُمكّن المستثمر سواءً كان محليًا أم أجنبيًا من الاطلاع على جميع الفرص الاستثمارية المتاحة مصنفةً حسب القطاع الاقتصادي، كما توفر المنصة البيانات والتقارير الدورية الاقتصادية والاستثمارية، التي تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري. وقد تم مؤخراً إطلاق النسخة الجديدة للموقع الإلكتروني، وتشتمل على جميع البيانات والمعلومات التي تخص الاستثمار في المملكة حسب الأنشطة والمناطق الإدارية.

حظيت 'استثمر في السعودية' منذ إطلاقها بحضور وانتشار دولي وإقليمي ومحلي واسع النطاق من خلال المشاركة في أهم وأبرز المؤتمرات والفعاليات، كما أُطلق تحت مظلتها العديد من المبادرات الإعلامية والتسويقية.

التوسع الدولي لوزارة الاستثمار خلال عامي 2019م - 2021م

استهداف إنشاء 11 مكتب دولي حول العالم، حيث تم افتتاح 6 مكاتب حالياً في كل من (واشنطن- لندن- بكين- سنغافورة- طوكيو- باريس).

مبادرات استراتيجية لتعزيز قدرات الرعاية الصحية وعلوم الحياة في المملكة

وقعت وزارة الاستثمار مذكرة تفاهم مع شركة "يانسن" التابعة لمجموعة "جونسون & جونسون"، تهدف المبادرة إلى تعزيز قدرات الرعاية الصحية وعلوم الحياة في المملكة.

إمكانية الحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي من خارج المملكة

أطلقت وزارة الاستثمار بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة التجارة خدمة تتيح للمستثمر الأجنبي إمكانية تأسيس أعماله والحصول على الرخصة الاستثمارية من خارج المملكة.

إنشاء منطقة لوجستية مع شركة ميرسك (MAERSK)

وقّعت موانئ مع شركة ميرسك اتفاقية لإنشاء أول منطقة لوجستية متكاملة للشركة في الشرق الأوسط، والتي ستسهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى إبراز للفُرص الاستثمارية التي تملكها موانئ المملكة العربية السعودية.

ثانياً

ثانياً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية في استكمال البنية التشريعية والتنظيمية.

تعديل "قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي"

صدر قرار من مجلس الوزراء نهاية الربع الثاني لعام 2021م باستبعاد ثلاثة أنشطة خدمية من قائمة الأنشطة المستثناة، وتمكين الشركات الاستثمارية الأجنبية بمزاولة هذه الأنشطة مما يساعد على تحفيز الاستثمارات الأجنبية وإيجاد فرص وظيفية.

نظام الأرصاد

توفير منصة للتكامل والعمل المشترك بين الجهات ذات العلاقة للارتقاء بالأداء الوطني في قطاع الأرصاد، وكذلك تشخيص التحديات التي تواجهها القطاعات ذات العلاقة، واقتراح الحلول لمعالجتها، ومتابعة تنفيذ تلك الحلول، كما يعمل النظام على تحقيق التوازن بين الحاجات الأمنية والتنموية وقطاع الأرصاد.

نظام التخصيص

يهدف النظام إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات الحكومية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية ذات الصلة بمشاريع التخصيص، كما يسعى النظام إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار والمشاركة الفعّالة في الاقتصاد الوطني، من خلال مشاريع تحقق الجدوى التنموية للحكومة والجدوى الاقتصادية للقطاعين العام والخاص، وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي بما يحقق نمواً في الاقتصاد الوطني، كما يهدف النظام أيضاً إلى العمل على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة.

نظام صندوق التنمية العقارية

يهدف الصندوق إلى تحقيق التنمية العقارية في المملكة من خلال تمكين المستفيد من تملك المسكن الملائم بكل يسر وسهولة، ولتحقيق ذلك يوفر الصندوق فرص للمستثمرين عن طريق تقديم القروض للمطوّرين العقاريين وجهات التمويل، ويستثمر الصندوق برأس ماله والأموال المتوافرة لديه، بما في ذلك استثمار جزء من رأس ماله لتطوير مناطق سكنية وتجارية، كما يعمل على إبرام العقود والشراكات والاتفاقيات مع أي جهة تمويلية، بالإضافة إلى تأسيسه صناديق ادخار للمواطنين.

نظام صندوق التنمية الثقافي

يهدف الصندوق إلى الإسهام في دعم التنمية الثقافية والمجالات المتصلة بها واستدامتها، حيث يسعى النظام إلى توفير الإقراض والتمويل للمنشآت والمؤسسات الخاصة التي تعمل في مجالات الثقافة، أو المشاريع التي تخدم القطاع، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجالات ذات العلاقة بقطاع الثقافة.

نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة

يسهم النظام في تعزيز فاعلية الأمانة المالية وموثوقيتها، والحد من المخاطر في معاملات الأوراق المالية، كما يهدف إلى تحقيق الحماية للمستثمرين؛ مما يعزز من ثقتهم بالسوق المالية، كما يسهم في جعل البيئة الاستثمارية آمنة وأكثر شفافية ووضوح، وينص النظام على معاقبة كل من يخالفه.

نظام مهنة المحاسبة والمراجعة

يهدف النظام إلى تطوير وتنظيم مهنة المحاسبة وتعزيز موثوقية التعاملات المالية وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك لمواكبة التطورات في بيئة الأعمال في المملكة في ظل زيادة عدد الشركات، وارتفاع حجم الاستثمارات.

نظام الأجهزة والمستلزمات الطبية

يهدف النظام إلى حماية الصحة العامة وتعزيز سلامة الأجهزة الطبية في المملكة، كما يسهم في دعم الاستثمار في المملكة من خلال وجود نظام متجانس دولياً، وتشجيع المصانع والشركات الكبرى للاستثمار.

نظام الزراعة

يهدف النظام إلى تنمية القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والتوازن البيئي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على حمايتها واستدامتها، كما يسهم في تأمين بيئة جاذبة للاستثمار في الأنشطة والخدمات الزراعية، واستثمار الأراضي والمنشآت الواقعة تحت إشرافها وتنميتها، وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص في القطاع الزراعي.

نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها وإدارتها
يعد هذا النظام بمثابة قيمة مضافة للعقار، يعزز الثقة لدى المستثمر في المباني والوحدات السكنية كما سيزيل المعوقات التي كانت تحول دون استدامة جودة المباني، حيث أنّ النظام بدوره سيفتح آفاقاً جديدة للاستثمار في مجال إنشاء المجمعات السكنية والتجارية واستثمارها.

الأحكام المتصلة بالإقراض (التمويل) المنصوص عليها في تنظيم بنك التصدير والاستيراد السعودي
يهدف البنك إلى تعزيز تنمية وثقة الصادرات السعودية وتنويعها ورفع قدرتها التنافسية، وتوفير خدمات تمويل الصادرات، والضمان، وتأمين ائتمان الصادرات بمزايا تنافسية، كما يُسهم في توفير تسهيلات ائتمانية للاستيراد، والتي ستدعم المستثمر في توسيع قدرته التنافسية للتصدير والاستيراد.

نظام المحاكم التجارية
تطبيق أفضل الإجراءات المناسبة لحل المُنازعات الناشئة عن المسائل التجارية؛ وذلك للارتقاء بأداء المحاكم وتقليل الزمن المُستغرق في معالجة القضايا وإصدار الأحكام، والنظام بدوره يتوقع أن يُسهم في تعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق.

نظام الاستثمار التعديني
يهدف النظام بأن يكون الاستثمار التعديني هو الركيزة الثالثة للصناعات الوطنية، ويسعى لتحقيق الاستدامة، وزيادة الالتزام البيئي، وتعزيز الشفافية، وزيادة ثقة المستثمر، وتشجيع الاستثمار في سلاسل القيمة المعدنية، وتوفير التمويل المستدام، الذي سيدعم جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية.

نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية والعشبية
يُعزز النظام أداء اقتصاد المملكة، ويزيد القدرة التنافسية لسوق الأدوية، كما يفتح مجالات جديدة لفرص عمل مستدامة، بعد السماح بالاستثمار الأجنبي في المنشآت التي تنظمها الهيئة العامة للغذاء والدواء.

نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة
يهدف النظام إلى تقديم تسهيلات للحصول على الائتمان خصوصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يهدف إلى توحيد منصة إشهار الحقوق على الأموال المنقولة لجميع أنواع حقوق الضمان، والذي سيكون له دوراً إيجابياً في تحسين ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية.

نظام صندوق التنمية السياحي
يهدف النظام إلى دعم التنمية السياحية في السعودية وفقاً للاستراتيجيات والسياسات المعتمدة عبر دعم الاستثمار وتطوير المناطق السياحية في المواقع المستهدفة، كما يهدف لتقديم التمويل للمنشآت التي تعمل في مجال السياحة أو الخدمات المساندة لها وتطوير التقنية والبُنى التحتية التي تخدم النشاطات السياحية المختلفة.

نظام مكافحة التستّر
يُسهم النظام في تأمين قنوات استثمارية آمنة، حيث ينعكس أثره الإيجابي على نمو القطاع الخاص، من خلال إيجاد بيئة تنافسية جاذبة للسعوديين وتشجيعهم على الاستثمار المشروع، ووضع الحلول لممارسة الوافدين للأعمال بشكل نظامي، كما يدعم تنظيم القطاع التجاري وعمليات الاستثمار فيه، وتقليص مساحة الممارسات الضارة في الاقتصاد الوطني.

نظام التوثيق
يُسهم النظام في رفع كفاءة التوثيق العدل وموثوقية الوثائق الصادرة من المخوّل لهم بإجراء عملية التوثيق، وسيشمل الشروط اللازم توفرها ويحدد اختصاصاتهم وإجراءات عملهم ومراقبة مخرجاتهم وعقوبات المخالفين منهم؛ مما يوفر بيئة استثمارية أكثر كفاءة ونظاماً، ويرفع من مستوى الثقة لدى المستثمرين.

نظام تصنيف المقاولين
يهدف إلى تصنيف المقاولين داخل المملكة العربية السعودية على حسب قدرتهم على إتمام الأعمال وتحديد اختصاصاتهم، ويتم هذا التصنيف بناءً على القدرة المالية للمقاول والقدرة الإدارية والقدرة الفنية والتنفيذية للمشروعات.

نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
يهدف إلى إنشاء نظام يربط نظم المدفوعات والتسوية بين دول الخليج لتنفيذ عمليات تحويل وتسوية المدفوعات وأوامر الدفع بينها، وتعزيز سلامة وكفاءة نظم المدفوعات الخليجية المشتركة؛ للحد من أي مخاطر محتملة عليها بما يؤدي إلى المحافظة على الاستقرار المالي بدول المجلس المشاركة ويخدم مصالحها.

نظام المدفوعات وخدماتها
يهدف إلى وضع إطار تنظيمي للبنية التحتية للمدفوعات؛ لمواكبة التطورات في مجال المدفوعات ورفع مستوى فاعلية ومرونة التعاملات المالية، وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية وفقاً للمعايير الدولية وبما يضمن استقرار القطاع المالي وعدالة التعاملات فيه، وذلك سعيًا لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030.

نظام إدارة النفايات
يهدف إلى تنظيم أنشطة إدارة النفايات وتحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأصحاب العلاقة؛ في سبيل حماية البيئة واستدامتها وفق مبدأ الاقتصاد الدائري. كما يسهم في تحفيز مشاركة القطاع الخاص وتقديم أفضل وأجود الخدمات، وإلى توفير بيئة جاذبة للاستثمارات بما يعزّز التنافسية والشفافية ويحقّق الكفاءة التشغيلية والاستدامة المالية للقطاع.

نظام البريد
يهدف إلى تطوير قطاع الخدمات البريدية اللوجستية وتنظيمه، وإيجاد الأساس القانوني والتنظيمي لعملية تطوير وتنمية الخدمات البريدية واللوجستية بما يواكب تطورات القطاع على المستويين المحلي والدولي، ويلبي حاجة المستفيدين ومقدمي الخدمات، ويحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للمملكة.

نظام حماية البيانات الشخصية
يسهم في تسريع التحول الرقمي والوصول إلى مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية الداعمة للابتكار والتي تسهم في تمكين القطاع الخاص وتهيئة بيئة تنظيمية مواتية لنمو الأعمال التجارية، وجذب الاستثمارات الأجنبية بما يضمن الاستدامة الاقتصادية والريادة العالمية والسيادة الوطنية للبيانات بصفتها العنصر الهام والمورد الأساسي للاقتصاد الرقمي، حيث يسهم النظام في حماية الحقوق المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية، وينظم مشاركتها بين الجهات، ويمنع إساءة استخدامها؛ وهذا بدوره سينعكس على دعم وازدهار الاقتصاد المحلي من خلال بناء الثقة في قطاع البيانات.

نظام التكاليف القضائية
يساهم في رفع كفاءة العمل العدلي، وجودة الإجراءات القضائية، والحد من الدعاوى الكيدية والصورية، والوفاء بالحقوق ورفع الكفاءة القضائية وتحقيق العدالة.

نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم
يهدف إلى معالجة فعّالة لتنفيذ السندات الإدارية، من خلال أدوات ووسائل متطورة وفق أفضل التجارب والممارسات الدولية في مجال التنفيذ الإداري؛ بما يحقق الأمان القضائي للحقوق ويعزز البيئة الاقتصادية والاستثمارية في المملكة.

قانون (نظام) الموحد لحماية وتنمية واستغلال الثروة المائية الحية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاسترشادي
يهدف إلى حماية وتنمية واستغلال الثروة المائية الحية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويشمل ذلك حماية المصائد السمكية، ووضع المعايير وتشجيع البحوث العلمية، وتشجيع الاستثمار في مجال الثروة السمكية.

القسم الثالث: أبرز الاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية

تبرز الاتفاقيات التي أبرمتها المملكة مع دول العالم في مختلف المجالات وذلك لتعزيز مكانتها وتنافسيتها بين الدول، بالإضافة إلى تعزيز التعاون والتنسيق والتفاهم وتبادل الخبرات بين المملكة وهذه الدول.

وقعت وزارة الاستثمار خلال عام 2021م عدداً من الاتفاقيات في مجال الاستثمار وتعزيز التعاون في مجال تشجيع الاستثمارات، ومشاركة الفرص الاستثمارية، وتبادل المعلومات. وشملت هذه الدول كلاً من دولة الكويت، وسلطنة عمان، وجمهورية فرنسا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، والمملكة المتحدة وشمال إيرلندا. وذلك في إطار خطة شاملة للوزارة لتعزيز البيئة الاستثمارية، وتذليل العقبات التي قد تواجه المستثمرين.

وفي إطار متصل قام سمو ولي العهد في الربع الرابع من العام الحالي بزيارة خليجية، تطرقت إلى عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وشملت تعزيز العلاقات الاقتصادية وتطويرها، بما يخدم المصالح المشتركة وزيادة التعاون الاقتصادي:

عمان

تم توقيع 5 مذكرات تفاهم بين البلدين: 3 مذكرات في مجال الأعلام و2 في مجال التجارة، كما وقعت مجموعة من الشركات السعودية والعمانية 13 مذكرات تفاهم، في عدة قطاعات.

الإمارات العربية المتحدة

نوّه الجانبان بالتعاون في مجال الطاقة، بالإضافة إلى أهمية دراسة التعاون في الفرص المشتركة في مجال النفط والغاز وقطاع البتروكيماويات، وفي مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتعزيز التعاون في مجال تجارة المنتجات النفطية، والاستفادة من الربط الكهربائي والتبادل التجاري للطاقة الكهربائية، والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والأمن السيبراني والصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

قطر

اتفقت المملكة وقطر على التعاون وتمكين الفرص الاستثمارية في عدة مجالات، أهمها: تنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون، والتعاون في مجالات كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، وتمكين فرص التكامل الاستثماري في قطاعات النقل الجوي والاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى الاستفادة من الفرص المتعلقة بمشاريع البنى التحتية والمناطق الحرة واللوجستية، والغاز والطاقة.

البحرين

تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم في مجالات الأمن السيبراني، وحماية حقوق الملكية الفكرية، ومجالات التقييس، وإجراءات تقويم المطابقة للمنتجات البلاستيكية القابلة للتحلل.

الكويت

اتفقت المملكة والكويت على التعاون وتمكين الفرص الاستثمارية في عدة مجالات، أهمها: تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري في القطاعين العام والخاص وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، ورفع مستوى التبادل التجاري بينهما، وتشجيع الاستثمار المباشر في كلا البلدين وذلك تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة بينهما، والعمل على تعزيز فرص التبادل الاستثماري.

رابعاً: المملكة في المؤشرات العالمية

تستعرض هذه الجزئية ترتيب المملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:

مؤشر الحكومة الرقمية
11
من 20
المصدر: جامعة واسيدا اليابانية2021

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بين دول العالم وفقاً للبنك الدولي
20
من 217
المصدر: البنك الدولي2020

الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بين مجموعة العشرين وفقا لصندوق النقد الدولي
16
من 19
المصدر: صندوق النقد الدولي2020

سوق الأسهم السعودي - تداول
9
من 67
المصدر: تداول2020

مؤشر السياق الوطني لريادةالأعمال
17
من 50
المصدر: المرصد العالمي لريادة الأعمال2020

مؤشر حماية المستثمرين الأقلية
3
من 131
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية2021

تقرير التنافسية العالمي
36
من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي2019

سهولة بدء الأعمال
36
من 131
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية2021

تصنيف التنافسية العالمية
32
من 63
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة2021

مؤشر الحرية الاقتصادية
63
من 184
المصدر: Heritage، 2021

مؤشر المدن الذكية (الرياض)
30
من 109
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة2020

المؤشر العالمي لريادة الأعمال
42
من 137
المصدر: GEDI، 2019.

مؤشر ثقة المستهلك (مؤشر القدرة المالية الشخصية وبيئة الاستثمار)
2
من 23
المصدر: IPSOS، نوفمبر2021

مؤشر الابتكار العالمي
66
من 131
المصدر: المنظمة العالمية للملكية الفكرية2021

الثقة في أداء الحكومة
1
من 28
المصدر: Edelman، 2021

مؤشر السعادة العالمي
21
من 135
المصدر: البنك الدولي،2021

المهارات الرقمية
9
من 141
المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي2020

مؤشر نيكاي للتعافي من كورونا
2
من 121
المصدر: نيكاي، سبتمبر2021

مؤشر المواهب
38
من 63
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة،

مؤشر التنافسية الرقمية العالمية
36
من 63
المصدر: المعهد الدولي لتطوير الإدارة2021

مؤشر حقوق الملكية الفكرية
34
من 129
المصدر: Property Rights Alliance 2021

مؤشر المعرفة العالمي
40
من 138
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة2021

مؤشر تنافسية المواهب العالمي
41
من 132

مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية
43
من 193
المصدر: الأمم المتحدة 2020

كما انضمت السوق المالية السعودية لمؤشر آي بوكس للسندات الحكومية

خامساً: أرقام الاستثمار في المملكة

1. الصفقات المُنجزة خلال الربع الرابع لعام 2021م

تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 25 صفقة استثمارية في الربع الرابع من العام 2021م، والتي يتوقع أن تحقق استثمارات بحوالي 17.8 مليار ريال، وتوفر ما يقارب 8 آلاف فرصة وظيفية. لتصل مجموع الصفقات المغلقة في عام 2021م حوالي 112 صفقة بمجموع استثمارات تقدر بحوالي 50 مليار ريال موزعة على 12 قطاع في الاقتصاد السعودي، ومن المتوقع أن تخلق ما يقارب 31 ألف وظيفة جديدة.

وبالنظر إلى نوع المستثمرين يتضح ارتفاع متزايد وإقبال من قبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة، بالإضافة إلى رغبة المستثمرين الحاليين بتوسيع استثماراتهم القائمة.

ويلاحظ من توزيع الصفقات حسب القطاعات في الربع الرابع من العام 2021م، أن قطاع ريادة الأعمال والابتكار كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 11 صفقة من أصل 25 صفقة في الربع الرابع من العام 2021م، يليه قطاع التعليم والتدريب بنحو 5 صفقات، ثم قطاع التعدين والمعادن بنحو 3 صفقات، ويأتي قطاع العقارات في المرتبة الرابعة بعدد صفقتين، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على قطاعات النقل والخدمات اللوجستية، المعلومات والاتصالات، الرعاية الصحية وعلوم الحياة والصناعة التحويلية.

كما يلاحظ من توزيع الصفقات حسب القطاعات منذ بداية عام 2021م، أن قطاع ريادة الأعمال والابتكار كان له النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 40 صفقة من أصل 112 صفقة، يليه قطاع السياحة وجودة الحياة بنحو 22 صفقة، ويأتي قطاع الطاقة والماء في المرتبة الثالثة بعدد 10 صفقات، في حين توزعت بقية الصفقات بشكل متقارب على القطاعات الأخرى خلال عام 2021م.

وبالنظر إلى توزيع الصفقات حسب الدول للربع الرابع من العام 2021م، يتضح أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي الإمارات بنحو 5 صفقات. وتليها المملكة المتحدة بنحو 4 صفقات ومن ثم تأتي كل من فرنسا وكوريا الجنوبية وجزر الكايمان بنحو 3 صفقات، وبالتالي فإن ترتيب الصفقات حسب الدول في عام 2021م يشير إلى أن أكثر الدول استثماراً في المملكة هي دولة الإمارات العربية المتحدة والصين وجمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بإجمالي بلغ 47 صفقة بما يعادل 42% من إجمالي صفقات عام 2021م.

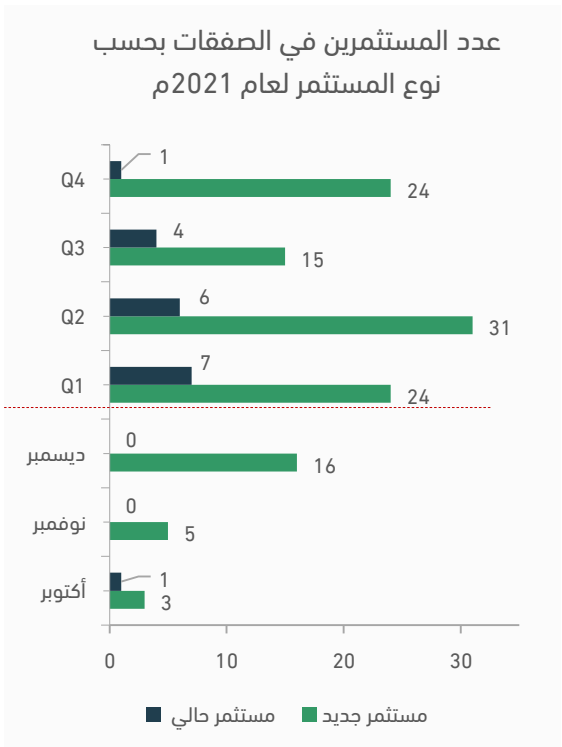

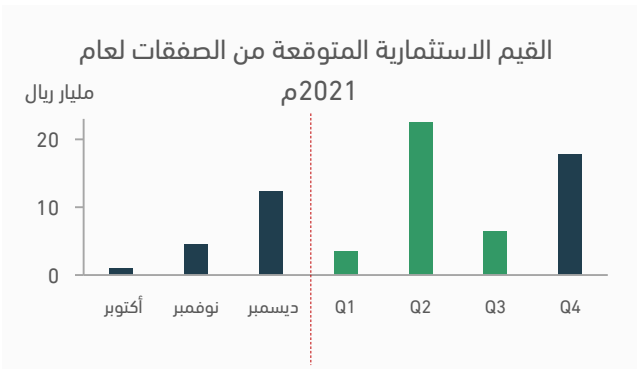

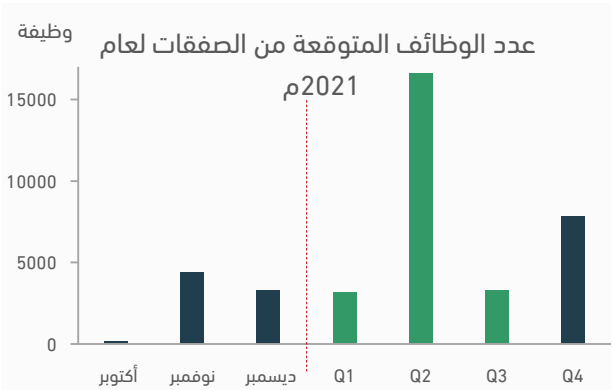

المصدر: وزارة الاستثمار

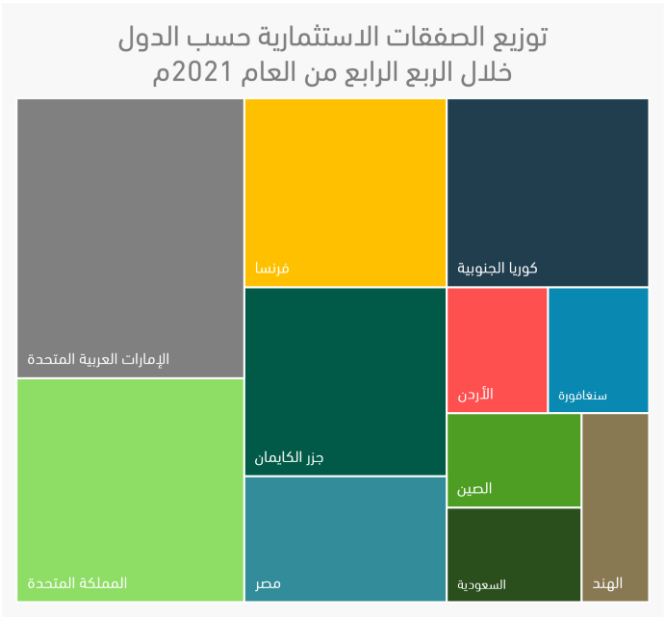

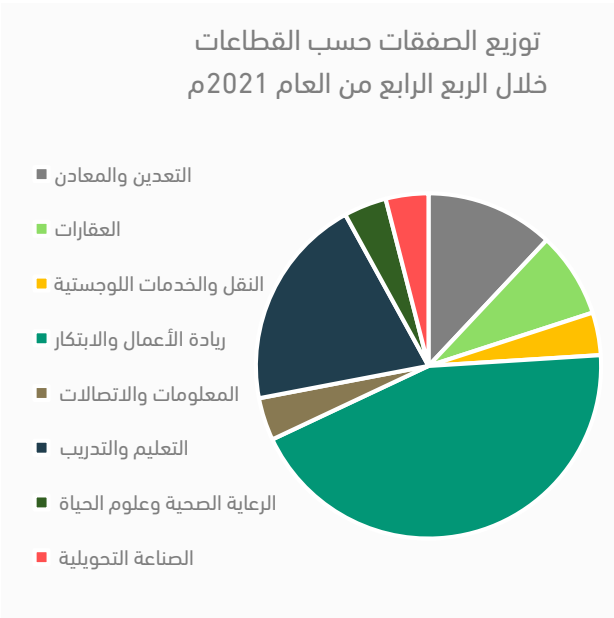

المصدر: وزارة الاستثمار

2. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الرابع لعام 2021م

سجلت الرخص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار في المملكة خلال الربع الرابع من العام 2021م ارتفاعاً بنسبة 357.9% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، حيث بلغ عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة من وزارة الاستثمار نحو 2,056 رخصة خلال الربع الرابع من عام 2021م، مقارنةً بنحو 449 رخصة خلال نفس الفترة من العام السابق.

وتركزت معظم التراخيص الاستثمارية في نشاط تجارة الجملة والتجزئة، ونشاط الصناعات التحويلية، ونشاط التشييد، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية ونشاط المعلومات والاتصالات، ويُشكل عدد الرخص الاستثمارية الجديدة في هذه الأنشطة حوالي 89.7% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الرابع من العام 2021م. حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة إلى 907 رخصة بمعدل نمو 1549.1% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وتمثل نسبة الرخص الجديدة في قطاع الجملة والتجزئة حوالي 44.1% من إجمالي عدد التراخيص الصادرة خلال الربع الرابع من العام2021م. كما وصل عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في الصناعات التحويلية إلى 330 رخصة بمعدل نمو 226.7%، والتي تمثل نسبة 16.1% من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الرابع من العام 2021م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية الجديدة في نشاط التشييد نحو 297 رخصة بمعدل نمول بلغ نحو 266.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، والتي تمثل نسبة 14.4% من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الربع الرابع من العام 2021م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في أنشطة خدمات الإقامة والطعام نحو 155 رخصة بمعدل نمو بلغ نحو 434.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، وتمثل نسبة 7.5% من إجمالي التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الرابع من العام 2021م. وبلغ عدد التراخيص الاستثمارية في الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية نحو 79 رخصة بمعدل نمو بلغ نحو 68.1% مقارنةً بالربع الرابع من عام 2020م، والتي تمثل نسبة 3.8% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الربع الرابع من العام 2021م، وفي قطاع المعلومات والاتصالات بلغ معدل نمو التراخيص نحو 83.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق بحوالي 77 رخصة.

وسجلت التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار خلال عام 2021م ارتفاعاً بنسبة 250.7% مقارنةً بالعام السابق لتبلغ 4,439 رخصة؛ يعود ذلك إلى انتعاش الاقتصاد من جائحة "كوفيد-19". وتركزت التراخيص الاستثمارية الجديدة في ستة قطاعات شكلت حوالي 89.2% من إجمالي التراخيص الاستثمارية خلال العام 2021م. حيث بلغ عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة الأعلى خلال العام بعدد 1,736 رخصة تمثل حوالي 39.1% من عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال الفترة، يليه نشاط الصناعات التحويلية بعدد 751 رخصة وتمثل حوالي 16.9%، وفي الترتيب الثالث نشاط التشييد بعدد 655 رخصة تمثل حوالي 14.8%.

يليه في الترتيب الرابع أنشطة خدمات الإقامة والطعام بعدد 336 رخصة تمثل نحو 7.6%. وفي المرتبة الخامسة تأتي الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية بعدد 257 رخصة تمثل نحو 5.8%، وفي المرتبة السادسة يأتي نشاط المعلومات والاتصالات بحوالي 225 ترخيص والتي تُقدر بنحو 5.1% من إجمالي التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال العام 2021م.

وفي جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدولة -تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال- كانت اليمن أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار خلال الربع الرابع من العام 2021م بعدد 663 رخصة، وفي المرتبة الثانية الهند بعدد 198 رخصة، وفي المرتبة الثالثة سوريا بعدد 162 رخصة، وفي المرتبة الرابعة مصر بعدد 157 رخصة، وفي المرتبة الخامسة باكستان بعدد 101 رخصة.

توزيع الرخص بحسب القطاعات الاقتصادية

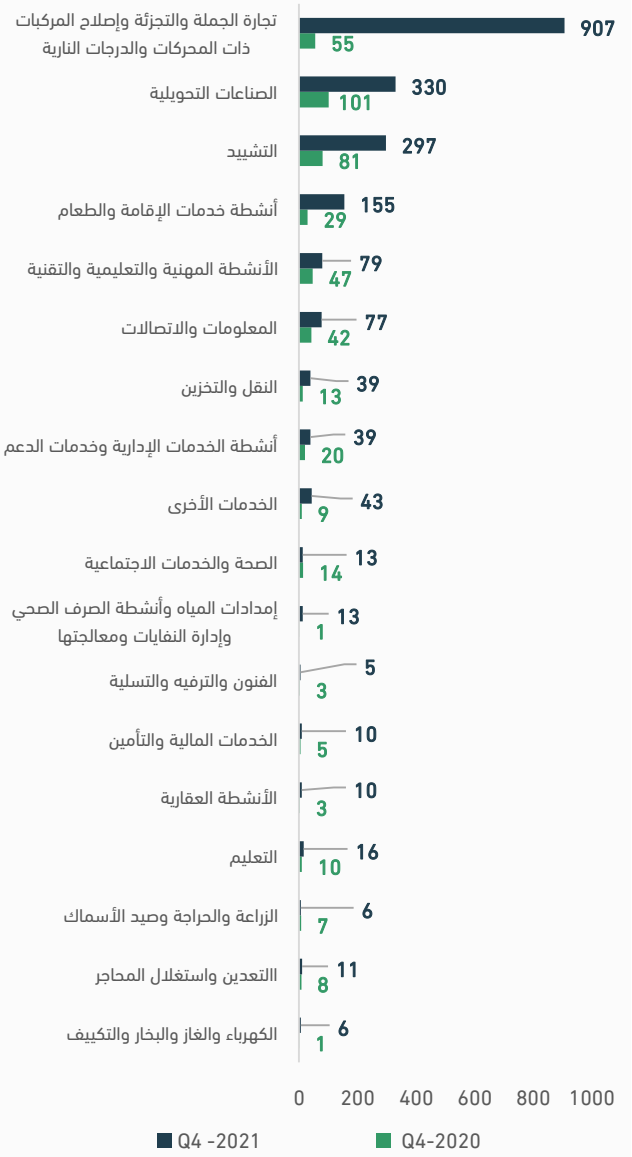

عدد التراخيص الاستثمارية

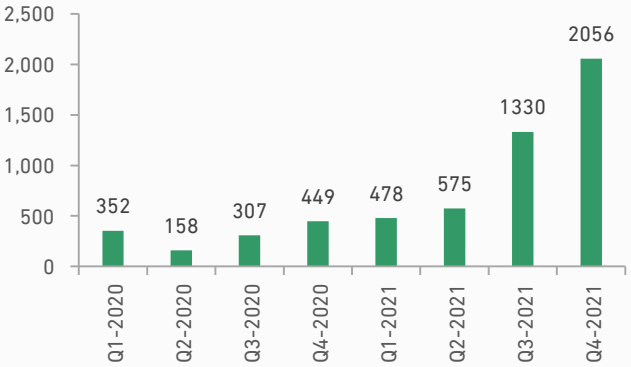

عدد الرخص الاستثمارية لأعلى عشر دول

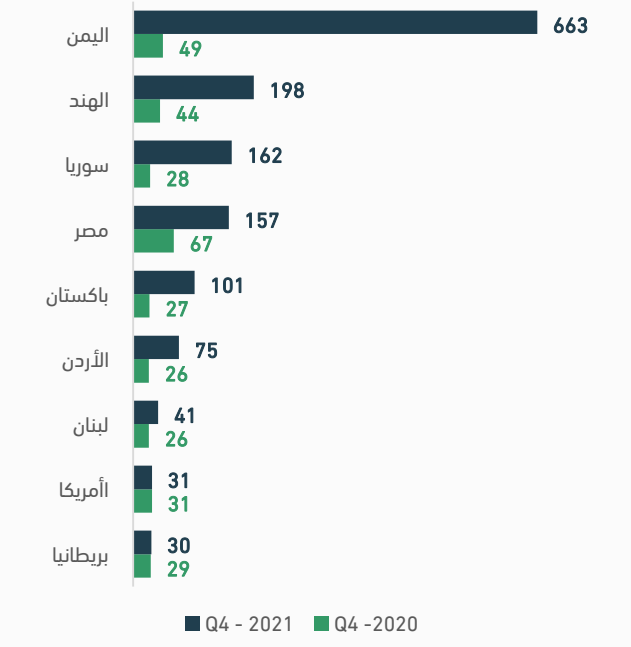

المصدر: وزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار
Ministry of Investment

04

لمحة استثمارية (منطقة عسير، مشروع أوكساجون)

القسم الرابع: لمحة استثمارية

تسعى رؤية المملكة 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المناطقية، والتوجه إلى الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتحفيز الاقتصاد المحلي من خلال المشاريع الكبرى، حيث سعت منذ انطلاقها في عام 2016م إلى تسليط الضوء على أبرز نقاط القوة لكل منطقة، وتوجيه الاستثمارات المناسبة لها، لتكون كل منطقة رائدة في مجالها؛ ومن هنا ظهرت أهمية هذا الجزء من التقرير لتسلط الضوء بشكل ربعي على منطقة مختارة أو مشروع أو أحد القطاعات الواعدة، وذلك على حسب أبرز المستجدات الاقتصادية خلال فترة التقرير؛ لاستعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية لها.

أولا

أولا: لمحة استثمارية على منطقة عسير

لاستعراض أبرز المؤشرات الاقتصادية وتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية

منطقة عسير وجهة سياحية وفرص استثمارية

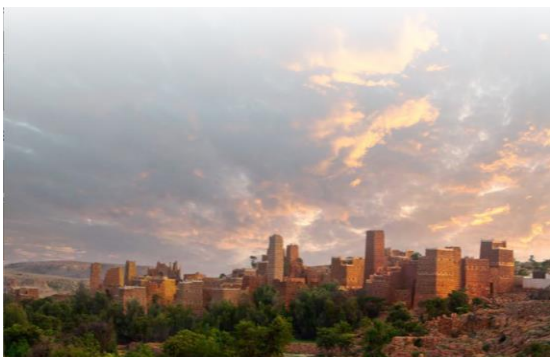

تتوفر في منطقة عسير عدة مقومات طبيعية ومكتسبة وبشرية، تؤهلها للتنمية والتطور تشمل: الموقع الاستراتيجي، والمسارات الجوية والبرية العديدة التي تربط المنطقة بمناطق ومدن المملكة والساحل البحري بطول 140 كلم بين ساحل منطقة مكة المكرمة وجازان، وأيضاً تعد المقومات السياحية في عسير من تضاريس ومساقط المياه والتنوع الحيوي، والمناخ والقرى والآثار العمرانية من أهم المميزات النوعية للمنطقة.

على الرغم من الجائحة وآثارها السلبية على الاقتصاد ككل، إلا أن موسم صيف عسير نجح خلال عام 2020م، حيث سجّل عدد الزوار حوالي 4.5 مليون سائح بمعدل إنفاق سياحي يقدر بنحو 5.2 مليار ريال، مما أدى لصعوبة استيعاب الفنادق الأعداد الكبيرة من السائحين، والذي يعطي مؤشر لوجود طلب عالي على المنطقة وتوفر فرص استثمارية في قطاع الفندقة والمطاعم، لذلك تبنت الحكومة عدة مشاريع لتنمية المنطقة.

المشاريع التنموية في المنطقة

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية –حفظه الله- في 28 سبتمبر 2021م، استراتيجية تطوير منطقة عسير تحت شعار "قمم وشيم" والتي تهدف إلى تحقيق نهضة تنموية شاملة غير مسبوقة للمنطقة لتكون وجهةً عالمية طوال العام، وذلك بضخ 50 مليار ريال عبر استثمارات متنوعة؛ لتمويل المشاريع الحيوية وتطوير مناطق الجذب السياحي على قمم عسير. ويتوقع أن تُسهم الاستراتيجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة عسير بأكثر من 4 مليار ريال، وزيادة في الناتج المحلي للقطاع الخاص بنسبة 13%. وجذب 10 ملايين زائر، كما ستسهم في توفير فرص وظيفية جديدة، ورفع جودة الحياة والبنية التحتية للمنطقة بحلول عام 2030م.

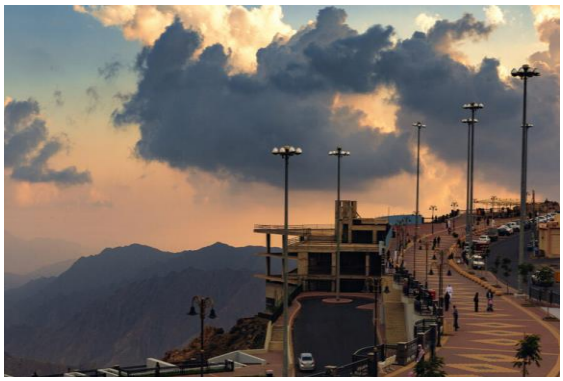

شركة السودة للتطوير

أعلن سمو ولي العهد عن "شركة السودة للتطوير" في 24 فبراير 2021م، باستثمارات تتجاوز 11 مليار ريال، كشركة مساهمة مغلقة، مملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة. ومن خلال تخصصها بالتطوير العقاري، تستهدف الشركة تطوير السودة، وأجزاء من محافظة رجال ألمع في منطقة عسير، لتكون وجهة سياحية جبلية بمعايير عالمية، حيث سيتم تخصيص ثلاث مليارات لتطوير البنية التحتية وستشمل خطط المشاريع على توفير 2,700 غرفة فندقية، وإنشاء 1,300 وحدة سكنية و30 مشروعاً تجارياً وترفيهياً فريداً، والمساهمة في توفير 8,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030م.

المدينة الصناعية الثانية

المدينة الصناعية الثانية هي مشروع تعمل عليه هيئة تطوير عسير بالشراكة الاستراتيجية مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية والهيئة السعودية للمدن الصناعية، وذلك على مساحة تتجاوز 17 مليون متر مربع. ويهدف المشروع إلى تعزيز وجذب الاستثمارات الصناعية بالمنطقة، واستغلال ثرواتها للإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني، تماشيًا مع رؤية المملكة 2030م، ولإرساء التنمية الشاملة وإيجاد الفرص الوظيفية لأبناء وبنات المنطقة.

أبرز مبادرات هيئة تطوير منطقة عسير في الاقتصاد: التركيز على السياحة

- تنسيق تطوير المبادرات السياحية الرئيسية في منطقة عسير.
- إنشاء مكتب إدارة تطوير الوجهات السياحية بمنطقة عسير وتشغيله.
- وضع معايير إصدار التراخيص السياحية وإنفاذها.
- تطبيق برامج مهنية في مجال السياحة.
- وضع استراتيجية جذب المستثمرين والشركات/ المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنفيذها.
- وضع استراتيجية التسويق/ الترويج وتنفيذها.
- وضع استراتيجية خاصة لتسويق الرحلات السياحية البحرية إلى عسير.

المصدر: هيئة تطوير منطقة عسير

أبرز المؤشرات السياحية في منطقة عسير

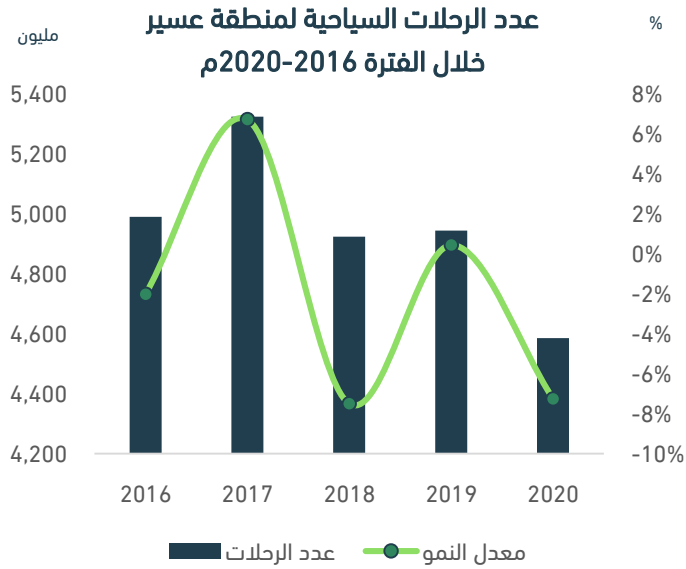

سجّل عدد الرحلات السياحية ومتوسط مدة الإقامة في منطقة عسير في عام 2020م انخفاضاً بنسبة 7.3% و 5.8% على التوالي مقارنة بالعام السابق؛ ويُعزى ذلك إلى الإجراءات التي اتبعتها حكومة المملكة كإيقاف الرحلات السياحية بسبب جائحة "كوفيد-19". وعلى الرغم من ذلك، إلا أن موسم صيف عسير أثبت نجاحه بتسجيل ما يقدّر بنحو 4.5 مليون رحلة سياحية.

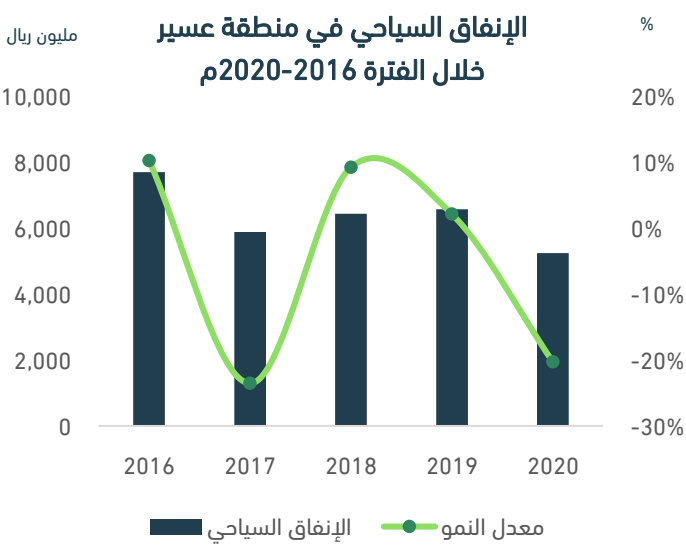

شهد معدل نمو الإنفاق السياحي ومتوسط إنفاق السائح على الرحلة في منطقة عسير من عام 2020م انخفاضاً بنسبة 20.3% و 13.9% على التوالي مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب نتيجة الإغلاقات التي حدثت جراء جائحة "كوفيد-19".

المصدر: وزارة السياحة

المؤشر	القيمة
معلومات عامة	
عدد السكان (منتصف 2020م)	2,354,320 نسمة
المساحة	81 ألف كم²
المؤشرات الاقتصادية لمنطقة عسير (مدينة أبها) لشهر ديسمبر 2021م	
مؤشر أسعار المستهلك (التضخم)	100.32
معدل نمو التضخم	-1.89%
الأرقام القياسية لمنطقة عسير - الربع الثالث من العام 2021م	
مؤشر أسعار العقارات	85.4
معدل النمو لمؤشر أسعار العقارات	0.6%
نقاط البيع لأبرز المدن (مدينة أبها) – الربع الثالث من العام 2021م	
عدد عميلات نقاط البيع (ألف عملية)	27,315
معدل نمو عمليات نقاط البيع	64.6%
نقاط البيع (ألف ريال)	2,184
معدل نمو مبيعات نقاط البيع	24.0%
مؤشرات سوق العمل لمنطقة عسير – الربع الثالث من العام 2021م	
معدل البطالة الإجمالي	8.7%
معدل البطالة للسعوديين	13.6%
معدل البطالة للذكور السعوديين	6.6%
معدل البطالة للإناث السعوديات	27.0%
إحصاءات الخدمات لمنطقة - عسير لعام 2019م	
أندية رياضية	12
مطارات	2
الفنادق	27
السدود	171
المصانع المنتجة	100
المدن الصناعية	1
المدن الرياضية	1
الغرف التجارية	2

المصدر: البنك المركزي السعودي، الهيئة العامة للإحصاء، هيئة تطوير منطقة عسير

ثانياً: لمحة استثمارية لمشروع أوكساجون

إنشاء مدينة نيوم الصناعية (أوكساچون)

أعلنت شركة نيوم في 16 نوفمبر 2021م تأسيس مدينة **نيوم الصناعية** والتي تعد تحولاً جذرياً في رؤية مراكز التصنيع، والتي ستكون حافزاً للنمو الاقتصادي والتنوع في المملكة، مما يدعم تحقيق طموحات ومستهدفات رؤية المملكة 2030. كما تساهم أوكساچون في إعادة تعريف توجه العالم نحو التنمية الصناعية في المستقبل، مع إسهامها في حماية البيئة، وخلق فرص جديدة للعمل وتحقيق النمو. وسيكون لأوكساچون بصمة واضحة في دعم المملكة في مجال التجارة الإقليمية ودعم تدفقات التجارة العالمية في المنطقة.

تقع "أوكساچون" في الركن الجنوبي الغربي من نيوم، بتصميم ثُماني فريد يُقلل من أي تأثيرات على البيئة، ويوفر أفضل استخدام للأراضي ويدعم توجه نيوم في الحفاظ على ما نسبته 95% من البيئة الطبيعية، كما تتركز حول الميناء المتكامل ومركز الخدمات اللوجستية.

تستهدف سبعة قطاعات هي الطاقة المستدامة، والتنقل المستقل، وابتكار حلول المياه، والإنتاج الغذائي المستدام، والصحة والرفاهية، والتقنية والتصنيع الرقمي (بما في ذلك الاتصالات وتقنية الفضاء والروبوتات)، وطرق البناء الحديثة. تعمل جميعها بالطاقة المتجددة بنسبة 100%، بالإضافة إلى العمل بالتقنية الحديثة التي تخلق قاعدة حيوية لهذه الصناعات.

من الركائز الأساسية في "أوكساچون" إنشاء اقتصاد دائري في بيئة تعاونية تعتمد على البحث والابتكار، بشكل منافس للمراكز العالمية. ويتم العمل في نيوم حالياً على تطوير المدينة بشكل مميز ويشمل ذلك تصميم مرافق التصنيع الكبرى، ومنها أكبر مشروع للهيدروجين الأخضر في العالم يتكون من تحالف ثلاث شركات هي ACWA Powerg Air Products ونيوم، وكذلك أكبر مصنع لبناء وحدات معيارية في العالم وأكثرها تقدمًا مع شركة Gulf Modular International، إضافة إلى أكبر مركز بيانات فائق النطاق في المنطقة، وهو مشروع مشترك بين نيوم وFAS Energy.

ومن المخطط له أن تنمو المدينة الصناعية بشكل سريع لترحب برواد التصنيع والمستثمرين وأصحاب الأعمال في بداية عام 2022م، في بيئة ومعايير تنظيمية هي الأفضل في فئتها.

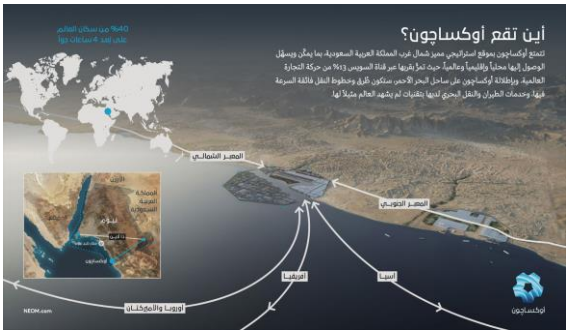

إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أيَّ إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة ـ بأي حال من الأحوال ـ تجاه أيّ جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتُّخِذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تبعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.

للمراسلات والاستفسارات

بريدياً:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: 966112035199+
البريد الإلكتروني:eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث منشورات وزارة الاستثمار من تقارير وإحصاءات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنصة **استثمر في السعودية** على العنوان التالي:
https://investsaudi.sa/ar/